The Role of Foreign Investment in Developing Iraq Economy with Reference to Basrah Governorate

Dr. Ali Kassim Al-Auqbi
Finance and Banking Department
College of Administration and Economics
Basrah University

Abstract

This paper concerns with the foreign investment role in developing Iraqi economy in general and Basrah economy in particular because it is one of the most important sources of external fund recently.

The foreign investment participates in achieving the pivotal goal of development which is drawn up by United Nations in the developmental goals of the millennium. This goal is reducing poverty (in developing countries) by 2015 to the half of its prevalent level in 1990 .

The foreign investment reality, directions in the world and the investment movement characterizations in Arabian countries, are reviewed in this research. In addition, the researcher highlights the prevalent investment climate in Iraq and the retardant factors of investment there. He found that the foreign investment size and its positive impacts on growth could be absent, because it depends on economy capacity extent to absorb and attract these investments. Also, this capacity is very weak in Iraq because the investment climate isn't prepared in spite of the investment law legislation and what it contains of incentives and immunities, in addition to treating the foreign investor as the national one. Nevertheless, this law doesn’t succeed in gathering foreign investment, because of other factors . Finally , the researcher arrives at the importance of creating suitable investment climate that emphasizing on activation of foreign investment attraction and direction, pursuing its execution ,removing all the difficulties and considering it as complementary element to the national investment

دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد مع إشارة إلى محافظة البصرة العراقي

م.د.علي قاسم العقبي
كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة

الملخص :

يتناول هذا البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد العراقي عامة ، والبصري خاصة ، لكونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر ، للمساهمة في تحقيق الهدف المحوري للتنمية ، والذي قامت الأمم المتحدة بصياغته في الأهداف الإنمائية للألفية ، المتمثل بتخفيض مستوى الفقر (في الدول النامية) بحلول عام ٢٠١٥ إلى نصف مستواه الذي كان سائداً عام ١٩٩٠.

وقد تم استعراض واقع واتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، و ما تتميز به حركة الاستثمارات في الدول العربية ، وتسليط الضوء على المناخ الاستثماري السائد في العراق ومعوقات الاستثمار فيه ، وتوصل إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية ، و تأثيرها الإيجابي على النمو يكاد يكون معدوماً ، كونه يعتمد على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب تلك الاستثمارات وجذبها ، وكانت تلك القدرة ضعيفة جداً ، لأن المناخ الاستثماري السائد لم يكن مهيئا ، بالرغم من تشريع قانون الاستثمار وما تضمنه من حوافز وإعفاءات للمشاريع الاستثمارية ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني ، إلا إنه لم ينجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي بسبب العوامل الأخرى ، لذا خلص البحث إلى ضرورة خلق مناخ استثماري ملائم يركز على تفعيل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي ، وتوجيهه ومتابعة تنفيذه وتذليل

الصعوبات التي تعترضه ، واعتباره عنصراً مكملاً للاستثمار الوطني وليس بديلاً عنه .

المقدمة :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها توفير رؤوس الأموال ، وإدخال التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والإدارية ، للدولة المستقبلة ، وزيادة مهارات القوى العاملة ، وإدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج ، ورفع كفاءة المنتجات المحلية ، وزيادة قدرتها التنافسية بما يضمن دخولها إلى الأسواق العالمية بثقة عالية.

ونظراً للمزايا العديدة التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة في زيادة معدلات النمو والتقليل من الفقر ، وزيادة درجة استغلال الموارد الاقتصادية ، ورفع كفاءة عوامل الإنتاج ، وسد الفجوة بين مواردها المحلية واحتياجاتها التنموية ، فقد بدأت معظم الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية تتسابق في محاولة اجتذاب هذه الاستثمارات إلى أراضيها ، لتنمية اقتصاداتها الوطنية ، ومن بينها العراق .

لقد ورثت الحكومات العراقية بعد انهيار النظام السابق ، اقتصاداً متهالكاً ، ومؤسسات اقتصادية مدمرة بالكامل ، وارتفاع حجم الالتزامات والديون الخارجية المترتبة بذمة العراق إلى مستويات عالية ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين موارد العراق المحلية واحتياجاته التنموية ، والذي أدى إلى عجز الدولة عن الاستمرار في سداد هذه الأعباء ، وتقديم الخدمات إلى الشعب في الوقت ذاته ، وعليه اقتضت المصلحة الاقتصادية ، البحث عن مصادر خارجية لتمويل المشاريع التنموية ، ومنها محاولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص الوطنيين ، فضلاً عن اللجوء إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ، لتسوية الديون المترتبة على العراق من النظام البائد .

وبغية زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، ينبغي انتهاج سياسة اقتصادية تضع في أولوياتها تحسين مناخ الاستثمار من خلال حوافز مؤسسية واقتصادية أفضل بالنسبة لجميع المستثمرين .

أهمية البحث .

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العالم المتقدم والنامي ومنه الدول العربية ، واستعراض آثاره الإيجابية والسلبية على الاقتصاد العراقي ، وبيان محدداته ، وعوامل جذبه ، ومن ثم وضع مقترحات لاستقطاب الأنواع المرغوبة منه في العراق والبصرة . وتكمن أهمية البحث في أهمية موضوعه الذي برزت الحاجة الملحة إليه في ظل الظروف الموضوعية والذاتية التي يمر بها الاقتصاد العراقي والعالمي . ذلك كله تم الحديث عنه عبر اعتماد الباحث لأسلوب الدراسة النظرية في الفصل الأول من هذه الدراسة. بهدف بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته.

مشكلة البحث :

تنحصر مشكلة البحث فيما يأتي :

"إحدى الأطروحات الأهم في خطاب العولمة السائد يقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفتح الباب واسعاً لتجنيس العالم ودمجه العمودي، وذلك بنقله من دائرة الاستهلاك إلى دائرة الإنتاج ، أي بنشر الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ، وما يرتبط بهما من تحولات اجتماعية وثقافية في جميع البلدان وخاصةً بلدان العالم الثالث ضعيفة التصنيع ". وبناء على ذلك ، فقد كانت فرضية البحث :

فرضية البحث :

" للإستثمار الأجنبي دور فاعل في تنمية الاقتصاد العراقي عامة ، والاقتصاد البصري خاصة"

هدف البحث :

إن الهدف من القيام بهذا البحث هو تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي في دعم وتطوير اقتصاد الدولة المستقبلة ، والإشارة إلى أهم المنافع التي يجنيها الاقتصاد العراقي من جراء تفعيل عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في

تحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص الوطنيين ، لإثبات مدى صحة أو خطأ فرضية البحث .

أسلوب البحث :

اعتمد الباحث على الأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معاً ، حيث انتهج أسلوب الدراسة النظرية للمصادر ، من خلال استقراء عدد من أدبيات الاستثمار الأجنبي ، وتحليل الإحصاءات والبيانات الصادرة من تقارير ونشرات بعض المنظمات الدولية والوطنية ذات العلاقة ، واعتماد نتائج مسح ميداني أجري لنحو (١٢٥) شركة في البصرة ، ومن ثم استنباط النتائج .

هيكل البحث :

قسم البحث إلى المحاور الآتية :

أولاً : واقع واتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم .

ثانياً : واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية .

ثالثاً : أهمية الاستثمار الأجنبي في العراق .

ثالثاً–١: دور الإستثمار الأجنبي في دفع وتسريع عجلة التنمية الإقتصادية في العراق عامة ، والبصرة خاصة .

ثالثاً –٢: عوامل جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية .

ثالثاً –٣: محددات الإستثمار في العراق والبصرة .

رابعاً : قطاع الإستثمار في محافظة البصرة : الواقع والآفاق .

رابعاً –١ : تمهيد .

رابعاً –٢ : تنمية البنى التحتية ضرورة ملحة .

رابعاً – ٣ : الفرص الإستثمارية المتاحة في البصرة .

رابعاً– ٤ : تحديد أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر المطلوب جذبها .

رابعاً – ٥ : مقترحات لجذب (وتحسين مناخ) الإستثمار في البصرة .

خامساً: هل نركن إلى الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره الحل الأوحد ؟

استنتاجات .

أولاً : واقع واتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم .

إحدى الأطروحات الأهم في خطاب العولمة السائد يقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفتح الباب واسعاً لتجنيس العالم ودمجه العمودي، وذلك بنقله من دائرة الاستهلاك إلى دائرة الإنتاج ، أي بنشر الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ، وما يرتبط بهما من تحولات اجتماعية وثقافية في جميع البلدان ومنها بخاصة بلدان العالم الثالث ضعيفة التصنيع . وإن الكثير من حكومات العالم الثالث تأخذ بهذا الزعم وكأنه مسلمة ثابتة ، وتتسابق إلى الانفتاح على السوق العالمية والى إصدار قوانين خاصة للاستثمار الأجنبي تمنحه كل الامتيازات التي يطلبها ، بل أن الكثير من المثقفين العرب تبنوا مثل هذه المسلمة معتقدين بصحتها ، ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات الاستثمار فيها اتجهت الرساميل المالية إلى بلدان العالم الثالث بشكل قروض رسمية تضمنها الدول ذاتها وبعض المصارف الكبرى المرتبطة بدولها الوطنية ، واتجهت بدرجة محدودة جداً إلى الاستثمار المباشر في هذه الدول ، لكن القروض تحولت سريعاً إلى مديونية باهظة والى إعادة جدولة وتطبيق برامج التصحيح ، وبالرغم من ذلك بل بسببه تزايدت المديونية حتى تفجرت في أزمة عام ١٩٨٢م ، فتراجعت القروض وتكاثر عدد الدول المعسرة وبرامج التصحيح التي من شروطها تشجيع الاستثمار الأجنبي التحويلات المالية من الجنوب إلى الشمال ، قد غدت منذ عام ١٩٨٥ تزيد على التحويلات المالية من الشمال إلى الجنوب ، لأن اللاعبين الكبار في السوق المالي هم بالدرجة الأولى أمريكيون ، ويحظون بمساندة واشنطن التي تمارس هيمنة عسكرية وتكنولوجية مازالت قوية ، وإن ثمة ثلاثة أسواق مالية كبرى ، هي نيويورك ، لندن وطوكيو ، تستولي على نحو ٨٠٪ من المعاملات ، ولا يبقى سوى ٢٠٪ لعشرات الأسواق في المدن الكبرى العالمية الأخرى : شيكاغو، تورنتو، وباريس ، ميونيخ ، زيوريخ ، هونغ كونغ ، الخ .(١).

وكما هو معروف فأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يعد من أهم مصادر المعلومات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد بدأت الأونكتاد إصدار تقرير الاستثمار العالمي منذ عام ١٩٩١، حيث يوفر هذا التقرير أحدث التقديرات عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دول العالم ، كما يقوم بمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتدفقات هذا الاستثمار، وآثاره التنموية، ومتطلباته المؤسسية، والسياسات الملائمة للتعامل معه. وقد عرَّف التقرير الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : تدفقات استثمارية عبر الحدود تتم عادةً بواسطة شركات عابرة للحدود الدولية، حيث ينتج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج الدولة الأم في دولة أخرى مضيفة للاستثمار، بحيث يكون للشركة عابرة الحدود حصة قد تزيد أو تقل عن ١٠% من ملكية الاستثمار، ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة ، وبذلك يهدف هذا الاستثمار إلى تأسيس علاقة طويلة الأمد. ومن هذا التعريف يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشتمل على ملكية الأسهم، والأرباح المعاد استثمارها ، والقروض بين فروع الشركة الأم، وتشتمل أيضاً رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار اتفاقيات الترخيص وحقوق الامتياز التجاري، وعقود الإدارة، وعقود التسليم بالمفتاح ، والتأجير، والتعاقد من الباطن، وشراكات الإنتاج .(٢)

١- عبدالله محمد الراعي، الاستثمار الأجنبي المباشر: تصنيع العالم الثالث ، صحيفة ٢٦سبتمبر ، الجمهورية اليمنية ، العدد : ١٣١٣ ، ٢٠٠٧/٣/٢٢ ، ص ١٣.

٢- أ. منى بسيسو ، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية ، سلسلة اجتماعات الخبراء : ٢٩ ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، ٢٠٠٨ .

http://www.arab-api.org/books/b2008162.htm

لقد بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(١.٣) تريليون دولار عام ٢٠٠٠ ، بحسب تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠١ الصادر من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لترتفع بنسبة(١٨ %) عن مستواها لعام ١٩٩٩ ، كانت حصة الدول المتقدمة منها ، نحو تريليون دولار أي بنسبة(٧٩%) ، وحصة الدول النامية نحو(٢٤٠)مليار دولار ، أي بنسبة(١٩ %) وحصة دول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا نحو(٢٥) مليار دولار ، أي بنسبة (٢%). علماً أن حصة الدول المتقدمة تراجعت من (٨١ %)عام ١٩٩٠ إلى (٥٦.٨ %) عام ١٩٩٧، ثم عادت إلى الارتفاع إلى (٧٩ %) عام ٢٠٠٠، وتطابق ذلك مع ارتفاع حصة الدول النامية من (١٨ %) عام ١٩٩٠، إلى أعلى نسبة لها عام ١٩٩٧(٣٩ %) ، ثم عادت إلى الانخفاض إلى (١٩ %) عام ٢٠٠٠. أما دول الاقتصادات المتحولة ، فقد بدأت بحصة ضئيلة عام ١٩٩٠، بلغت (٠.٣ %) ، ثم ارتفعت إلى (٤%) عام ١٩٩٧، وانخفضت إلى (٢ %) عام ٢٠٠٠، ومن الممكن أن يعود ذلك إلى الأزمة المالية الآسيوية صيف عام ١٩٩٧، وامتداد آثارها إلى مناطق أخرى في العالم منها روسيا والبرازيل ، ثم نجاح الجهود الدولية لاحتواء هذه الأزمة وتقليل الأضرار الناجمة عنها .(٣)

من الحقائق المثيرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم بصورة أساسية فى العالم المتقدم ." إن ما يزيد عن(٩٠%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج يتولد فى الدول المتقدمة ، و حوالي(٦٨%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يتم داخل هذه الاقتصادات .

٣- محمد البسام ، تقرير: ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم إلى ١.٣ تريليون دولار ، جريدة الشرق الأوسط ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ٨٣٩٥ ، ٢٠٠١/١١/٢٢ .

وتمثل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر تراكم تدفقات الاستثمارات على مدى السنوات التي تمت فيها هذه الاستثمارات فى الدولة . وفى عام ١٩٩٨ اتجهت النسبة الغالبة (٧٠%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (الديمقراطيات) المتقدمة ، وبتعبير أخر ، فإن الغالبية العظمى من الاستثمار الأجنبي المباشر، معبراً عنها بكل من التدفقات والأرصدة ، تعد ناتجة عن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات من دولة (ديمقراطية) متقدمة إلى دولة أخرى (ديمقراطية) متقدمة . لأنها تبحث عن الدول المزدهرة والمستقرة ، وتتمثل تلك النوعية من الدول أساساً فى الدول الصناعية (الديمقراطية)" . (٤)

وكما هو معلوم فأن التدفقات الرأسمالية الأجنبية تقسم إلى : تدفقات رأسمالية رسمية : بمعنى تدفقات العون الإنمائي من قروض ومنح ، وتدفقات رأسمالية خاصة : تشتمل أهمها على الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظة، والديون المصرفية ، وحسب معلومات البنك الدولي فقد بلغ صافي تدفقات رأس المال الخاص نحو الدول النامية في عام ١٩٩٩ حوالي (٢٩١)مليار دولار تضمنت ما يلي :(١٩٢) مليار دولار، استثمار أجنبي مباشر ، يمثل(٨٠%)من صافي التدفقات ، و(٢٨) مليار دولار، استثمارات حافظة ، تمثل(١٢%) من صافي التدفقات، و(١٩) مليار دولار، ديون مصرفية ، تمثل(٨%) من صافي التدفقات.(٥)

أدى التغير الذي طرأ على سلوك منح القروض وإعادة التقييم العام لمخاطر الائتمان إلى زيادة أوجه عدم اليقين والمخاطر الجديدة في الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة وهي أحد المحركات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الماضية بصورة ملحوظة منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك ، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في عام

٤- ادوارد م. جراهام : العمل معاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن ١٩٩٩ .

٥- أ. منى بسيسو ، مصدر سابق .

٢٠٠٨بنسبة(١٠ %) مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٧. وقد جرى تسليط الضوء على ذلك الوضع في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (٦)

وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً نحو ١.٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ مقارنة مع تريليوني دولار عام ٢٠٠٧، أي أن الاستثمارات انخفضت بنحو(١٥ %) في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى اقل من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، وغيرت الأزمة المالية العالمية صورة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجل ارتفاعاً شديدا في نصيب اقتصادات البلدان النامية و الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى(٤٣ %) في عام ٢٠٠٨. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصادات النامية فبلغت ٦٢١ مليار دولار. وهذا التغير في نمط التدفقات الوافدة يعزى جزئياً إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة التي تقلصت في عام ٢٠٠٨ بنسبة (٢٩ %) لتصل إلى ٩٦٢ مليار دولار مقارنة بالمستوى الذي وصلت إليه في العام السابق(٧)

٦- مجموعة البنك الدولي : الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتصدى لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق النمو في الاقتصادات الضعيفة ، البنك الدولي ، واشنطن ٢٠٠٩/١/١٢

٧- مدحت الشهيدي ، السعودية تتصدر العرب وغرب آسيا في جذب الاستثمار الأجنبي ، جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية ، الإمارات العربية المتحدة ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩ .

إن اتجاهات الأسواق المالية الدولية في الوقت الحالي تسهم في حالة عدم اليقين في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأمد ، ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن يتقلص معدل النمو في البلدان النامية من(٧.٩ %)

في عام ٢٠٠٧ إلى(٤.٥ %) عام ٢٠٠٩ ، كما تشير هذه التوقعات إلى أن معدل نمو الاستثمار في البلدان النامية سيتقلص من (١٣ %) في عام ٢٠٠٧ إلى (٣.٥ %) في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتضييق أوضاع الائتمان وانخفاض مستوى تقبل المخاطر. (٨)

ثانياً : واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية .

وقد شهدت الفترة منذ بداية تسعينات القرن الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وعلى مستوى الدول النامية ، والدول العربية . وقد شهدت المدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي اتجاهاً تصاعدياً لمتوسط الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأس المال الثابت لتصل عام ٢٠٠٦ إلى (١٢.٦ %)على مستوى العالم ، و(١٣.٨ %)على مستوى الدول النامية ، (٢٨ %)على مستوى الدول العربية . ما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ يلعب دوراً مهماً في الدول العربية (٩) ، رغم أنها لم تجتذب إلاّ استثمارات ضئيلة الحجم بلغ متوسطها(١%)من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم للمدة(١٩٧٥– ١٩٩٨) ، وحدد بعض الخبراء في مؤسسة التمويل الدولية ستة أسباب تقف وراء ضعف الإنجاز العربي في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، وتشمل : الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة وعدم التيقن

٨– مجموعة البنك الدولي ، مصدر سابق .

٩– أ. منى بسيسو ، مصدر سابق .

في مؤشرات الاقتصاد الكلي (ضعف التخطيط الاقتصادي ، وغياب التنبؤ بظروف الاقتصاديات الكلية) والسياسات العامة الخاطئة ، والضعف المؤسسي ، والقيود الإدارية الكبرى (كثرة العوائق الإدارية) وعدم ملائمة (اكتمال) البنية الأساسية ، وتخلف القطاع التمويلي ، ونقص المهارات في سوق العمل (القوى العاملة غير مدربة وغير مرنة) .

وتتميز حركة الاستثمارات في الدول العربية ، بما يأتي :

١- إنها شديدة التذبذب من عام لآخر سواء في قيمتها المطلقة أو في حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مختلف بلدان العالم ، وهذا التذبذب لا علاقة له بالاتجاه العالمي وإنما يعود بشكل أساس للطبيعة غير المستقرة للمنطقة العربية ، وإلى أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية هو عبارة عن عمليات شراء أجنبية للأصول العامة المملوكة للدولة أو تلك المطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي .

٢- إنها استثمارات محدودة للغاية ولا تتناسب مع الوزن النسبي لسكان الوطن العربي الذين يشكلون نحو(٤.٧ %)من سكان العالم في عام ٢٠٠٢، كما لا تتناسب مع الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية الذي بلغ نحو(٢.٣%)من الناتج العالمي المحسوب بالدولار وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك العام (١٠).

إن مجموع الاستثمارات الموظفة في العالم العربي لا تتجاوز سنوياً ملياري دولار كمعدل عام ، ومرشح للانخفاض مع التقلبات المستمرة التي تعرفها المنطقة ،

١٠- المكتب الإعلامي لنائب رئيس مجلس الوزراء ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي ، المركز الثقافي الإعلامي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥/٦/٢٧ .

وفي منتدى دافوس الذي عقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة في ٧/ ٥/ ٢٠٠٣، أعلن بأن إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى العالم النامي خلال عام ٢٠٠١ قد بلغت(٢٠٤) مليار دولار كانت حصة الدول العربية منها لا تتجاوز(٢.٨) مليار دولار، أي ما نسبته (١.٣٧%) .(١١) كما أن نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط (٠.٨٣ %) أي تقريبا نصف متوسط المعدل السائد في البلدان النامية والبالغ ١.٥ في المائة .(١٢)

ثالثاً : أهمية الاستثمار الأجنبي في العراق

وفيما يتعلق بالعراق ، علينا أن نتعرف أولاً على أهمية ودور الإستثمار الأجنبي في دفع وتسريع عجلة التنمية الإقتصادية وانتشال الإقتصاد العراقي من واقعه المزري الذي أوصله إليه النظام السابق ، في ظل الانفتاح على العالم بعد عزلة دامت أكثر من ٢٥ سنة ، وإذا ما ثبتت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ،فينبغي التعرف على معوقات هذا الإستثمار وعوامل جذبه ، ثانياً ، ثم التركيز على محافظة البصرة لبيان فرص الإستثمار ونقاط الضعف والقوة ، وما هي الإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الإستثمار فيها ، باعتباره أحد الحلول المطروحة بقوة ، لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحاضر .

١١- الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري : الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي ، شبكة دهشة ، موسوعة دهشة ، ٢٠٠٧ . http://www.dahsha.com

١٢- محمد الجلب ، صندوق النقد العربي يقلل من دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالدول العربية ، جريدة الشرق الأوسط ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ٩٠٤٩ ، ٧ /٩/ ٢٠٠٣

ثالثاً-١: دور الإستثمار الأجنبي في دفع وتسريع عجلة التنمية الإقتصادية في العراق عامة ، والبصرة خاصة .

يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق عامة ، والبصرة خاصة ، جملة من المنافع الإقتصادية التي يحتاجها الإقتصاد العراقي في الوقت الحاضر ، للإنطلاق بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، في زمن قياسي ، ومنها :

١- إن تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي يساعد على تطوير البنية الأساسية ، حيث يؤدي الإستثمار المتدفق نحو القطاع الصناعي ، وخاصة الصناعات التحويلية ، ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة ، إلى معالجة الخلل الهيكلي في الإقتصاد القومي ، حيث أن الإقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تزيد عن ٩٣% ، ما يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي ، خاصة مع تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية والكساد الذي يشهده العالم المتقدم بسبب تداعيات أزمة أسواق المال العالمية ، تصبح حصيلة إيرادات العراق من النقد الأجنبي المتأتي من تصدير النفط غير كافية لتمويل الاستثمار المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج ورفع كفاءته ، دون الحصول على تمويل خارجي .

٢- تنمية النشاط التجاري العراقي من خلال زيادة حجم الصادرات ، وتنشيط الحركة التجارية في البلاد ، وتشغيل قطاعات عديدة في ما يتعلق بالأعمال اللوجستية من تخزين ونقل وغيرهما واستحداث مشاريع محلية مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية ، ورفع القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات المحلية ، وخلق دخول جديدة لبعض الفئات الأخرى مقابل استخدام خدمات معينة مثل استئجار أراضي أو مباني ، أو غيرها من الخدمات التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مزيد من التنمية .

٣- رفع مستويات العمالة في بعض القطاعات الإقتصادية ومعالجة ظاهرة البطالة ، من خلال خلق فرص العمل الجديدة التي توفرها المشاريع الإستثمارية .

تشير التقديرات والإحصاءات إلى أن حجم البطالة في العراق كبير جداً (٢٥ - ٢٧%) وتشير نتائج المسح الميداني إلى أن عدد العاطلين في محافظة البصرة يبلغ حوالي (١٧٠٠٠٠) عاطل ، وهذا يعني أن معدل البطالة في المحافظة يبلغ نحو (٢٨ %)

، ولا شك أن الدولة وحدها لا تستطيع أن توفر فرص عمل إضافية بهذا الكم الهائل ، فدوائر وشركات القطاع العام متخمة باليد العاملة وهناك فعلاً مشكلة بطالة مقنعة يجب تحريرها (١٣) ، بسبب تعطل معظم المؤسسات المملوكة للدولة والمشاريع الصناعية الكبيرة وتعرضها للتخريب بعد إنهيار النظام السابق ، وإزاء ضعف القطاع الخاص المحلي ، تجد الدولة حرجاً في إيجاد الفرص الضرورية للعمل وتوظيف العاطلين الذين يمثلون أعلى نسبة في تأريخ العراق المعاصر ، ويعد تشجيع الاستثمارات الخارجية أحد الخيارات المهمة المطروحة في الوقت الحاضر لمعالجة مشكلة البطالة .

٤- زيادة الإنتاج المحلي للصناعات المنتجة للسلع الوسيطة التي تدخل ضمن المنتج النهائي للمشاريع الإستثمارية ، ومن ثم زيادة القيمة المضافة المتولدة في الصناعات المحلية ، فضلاً عن زيادة فرص التوظيف في البلاد والتقليل من البطالة ، وتحسين مستويات الدخول .

٥- إن من أهم مايأتي به الإستثمار الأجنبي هو جلب رؤوس الأموال ، وتنمية وتنويع الموارد المالية في الإقتصاد ، وإقامة المشاريع ، وبذلك يتم الاستغلال الأمثل للموارد للمعطلة بسبب شحة الموارد المالية ونقص المدخرات المحلية التي تعاني منها الدول النامية عامة ، ومنها العراق ، " وذلك بالنظر إلى مساهمته في سدّ الفجوة بين معدّل الادخار المحلي ومعدّل الاستثمار المطلوب ، أي مساهمته في رفع معدّل الاستثمار الوطني ".(١٤)

١٣- ينظر إلى :-هيئة استثمار البصرة ، ، الموارد البشرية ، البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة ، البصرة ٢٠٠٩/٤/٣٠ .

١٤-أ. منى بسيسو ، مصدر سابق .

٦- الانفتاح على التقدم التكنولوجي وإدخال التقنية الجديدة ونقل المعرفة والمهارات إلى العراقيين ، شركات وأفراد ، واكتساب المزيد من الكفاءة ، من خلال ما يأتي :

أ- قيام الشركات الأجنبية بتقديم النصح والمشورة للشركات والمستثمرين المحليين ، وإدخال تكنولوجيا جديدة في الإنتاج ، ومساعدة الشركات والمستثمرين المحليين فنياً للدخول إلى الأسواق العالمية بفضل خبرتها وسمعتها واتصالاتها بالسوق الدولية .

وفي مسح ميداني أجري لنحو (١٢٥) شركة في البصرة ، وافق (٨٧ %) من الذين تم استجوابهم من أصحاب الأعمال ، بقوة على أن البصرة تحتاج إلى جذب المستثمرين الأجانب لتطوير اقتصادها ، وإن (٨٢%) منهم وافق مبدئياً ، على تحديد مستثمرين أجانب للعمل معهم في مجال تقديم النصح والمشورة للدخول إلى الأسواق الجديدة وليس رأس المال . (١٥)

إذ أن الإستثمار الأجنبي يساعد في فتح أسواق جديدة للتصدير ، لاسيما وإن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية . (١٦)

وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ٤٠% من صادرات ماليزيا للولايات المتحدة الأمريكية تم عن طريق فروع شركات استثمارية أمريكية تستثمر في ماليزيا، كما استطاعت شركة "سابك" في المملكة العربية السعودية بدعم من الشريك الأجنبي أن تسوق منتجاتها في أكثر من٨٠ بلداً حول العالم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ، والتي يترتب عليها تقليل العجز في الميزان التجاري ، خاصة إذا لم يصاحب هذه الاستثمارات زيادة في الواردات . (١٧)

١٥- شركة أيكاس (٢٠٠٩) : العمل التجاري في البصرة ، مسح ل ١٢٥ عمل تجارى تم تجهيزه إلى بيت الخبرة: كوفي للتنمية الدولية ، البصرة ، العراق ، ص ٦ .

١٦- - أستاذ حسان خضر ، الإستثمار الأجنبى المباشر ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، السنة الثالثة ٢٠٠٤ ، ص ٧

١٧- د. عمر بن فيحان المرزوقي ، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٤ ، ص٢١.

ب- تنمية وتدريب العمالة المحلية الموظفة في فروع الشركات الأجنبية ، ورفع كفاءتها من خلال إشراكهم في دورات عملية باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب والإفادة من المعارف والمهارات العلمية والفنية للشركات الأجنبية .

٧- تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات التي تنتجها المشاريع الإستثمارية ، وتقليل الواردات من هذه السلع والخدمات .

٨- زيادة الصادرات : ويساعد الاستثمار الأجنبي الدولة ، على تنويع صادراتها والنمو في منتجات التصدير الجديدة ، التي تعرف بإسم الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية ، وهذا الأمر يعد مهماً بصورة خاصة للدول النامية حيث أن تنويع قاعدة الصادرات يجعل الدولة أقل عرضة للآثار الضارة لانخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية .(١٨)

٩- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف ، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية ، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية . (١٩)

١٠- يساهم الإستثمار الأجنبي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات،فضلاً عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)إلا أن هذا يصح في المدى القصير ،ولكنه في المدين المتوسط والطويل قد تكون آثاره سلبية على ميزان المدفوعات للأسباب الآتية:(٢٠)

أ- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات .

١٨- د. كمال البصري ، قراءة في مسودة قانون الاستثمار ، شبكة الإعلام العراقي ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٢ ، ص٣ .

١٩- د. عمر بن فيحان المرزوقي ، مصدر سابق ، ص١٨.

٢٠- أ. زيدان محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف- الجزائر ، السنة الأولى - العدد الأول ، السداسي الثاني ، ٢٠٠٤ .، ص ١٣٤ .

ب- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة ، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها .

ج- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة ، أو في كل الدول ، حيث كثيراً ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفق ما يسمى – الشروط التقليدية – .

١١- ضعف البنى التحتية : يعاني العراق من جملة من المشكلات المتعلقة بهذا المرفق ولعل أكثرها إلحاحاً ضعف الطاقة الكهربائية وما تسببه من مشكلات إنتاجية وإنسانية لأبناء المجتمع ، لما له تأثير مباشر و غير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية .

لقد اثبت التجربة بالدليل القاطع عجز الدولة عن إصلاح هذا المرفق الحيوي ، حيث تقدر حاجة العراق الفعلية من الطاقة الكهربائية تقدر بحدود (٨,٥٠٠) ميكاواط من أجل تلبية الطلب على الكهرباء (لمدة ٢٤ ساعة يومياً) فإن الأمر يتطلب تخصيص مبالغ ما بين (١٠- ١٥) مليار دولار أمريكي في هذا القطاع . وذلك لاستخدامها في إنشاء (محطات كهربائية جديدة،أنظمة نقل وتوزيع) وحتى لو توفر رأس المال المطلوب فإن إعادة بناء البنى التحتية لقطاع الكهرباء يستغرق ما بين(٣-٤) أعوام،(٢١) والمدة مرشحة للزيادة بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي تتناسب طردياً مع زيادة حجم التخصيصات المالية ، لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون ضرورياً من أجل تغطية النقص في رأس المال و الموارد البشرية الماهرة.

٢١- د. كمال البصري، مصدر سابق ، ص٣.

كما أن هناك مرافق أخرى متمثلة بالموانى والسكك الحديدية والطرق والجسور وتصفية المياه ومشاريع البلديات هي الأخرى بحاجة إلى استثمارات ضخمة ، وبالتالي ستقف الحكومة عاجزة أمام الوفاء بكافة الالتزامات بمفردها ، خاصة وأنها مثقلة بديون خارجية خلفها النظام السابق

تقدر بحدود (١٢٥) مليار دولار .(٢٢)

١٢- لوجود فجوة استثمارية واسعة في الاقتصاد العراقي متأتية من الفرق بين التخصيصات الاستثمارية الضرورية لإعادة الإعمار، والتخصيصات الاستثمارية المتاحة محليا ، فحسب وزارة التخطيط فان الحاجة المقدرة من الاستثمارات الضرورية لإعادة إعمار العراق في عام

٢٠١٠تبلغ (١٨٧) مليار دولار ، وان نسبة التمويل المحلي الممكن تعادل (٤٢%) ، في حين تشكل المصادر الأجنبية المفترضة (استثمار أجنبي وقروض ومنح) نسبة(٥٨%) ، وبغياب تلك المصادر التمويلية الأجنبية فان جهود الاعمار تتطلب ما لا يقل عن ٢٠ عاما ، لذا يصبح لزاماً تهيئة كل المستلزمات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في رعاية مباشرة من قبل الدولة ومحاولة الحصول على قروض دولية ميسرة .(٢٣)

١٣- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول المضيفة ، وهي : (٢٤)

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة .

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية .

٢٢- د. كمال البصري، مصدر سابق ، ص٤ .

٢٣- د.مهدي صالح دواي ، إستفهامات ثلاثة: كيف ولماذا أو أي استثمار نستهدف ؟ جريدة المدى ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، العراق ، ٢٠٠٩/٢/١٠ .

٢٤- د. عمر بن فيحان المرزوقي ، مصدر سابق ، ص ص١٨-١٩ .

ج- الفجوة التكنولوجية ، لسد حاجة الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية ، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وفي بعض الدول العربية والنامية تجارب مهمة، فإلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكيمياوية ، القائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية ، فضلاً عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية ، كالطرق ومحطات توليد الكهرباء ، ومشاريع الري والمياه ، والموانئ ، والمطارات ، وغيرها من المنافع التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر .

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية ، وضرائب على الأرباح ، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها .

ثالثاً -٢: عوامل جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية

بسبب المنافع التي يحققها الإستثمار الأجنبي المباشر ، ومع تزايد العولمة والتقدم التكنولوجي والتوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أخذت معظم بلدان العالم تخطوا إلى الأمام لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وتحسين مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال ، ومنها العراق ، من خلال إجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإدارية وقانونية وتبسيط الأنظمة التجارية ، وتعزيز حقوق الملكية ، وتحسين المرونة في سوق العمل ، وزيادة قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم وتحسين الخدمات اللوجستية وتدعيم تنمية البنية التحتية ، علماً أن الشركات الإستثمارية تبحث عن الدول المزدهرة إقتصادياً والمستقرة سياسياً والتي تتيح إمكانية تحقيق عائد مرتفع للمساهمين ، إذ أن العنصر الأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي يكمن في اكتساب ثقة المستثمر ، وهذا ما يجب على الحكومة أن تفعله من خلال قيامها بإصلاحات ضريبية وإصلاح للنظام المالي والمصرفي وتفعيل برنامج الخصخصة (ولكن وفق ضوابط تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية للعراق ، والمصلحة الوطنية) ،

والتوجه نحو اللامركزية بحيث تتبنى كل محافظة مبادرة خاصة بها للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ، (٢٥) فضلاً عن الدوافع التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في الحصول على الموارد الطبيعية ، والأسواق ، والعمالة المنخفضة التكلفة . لقد قامت حكومة كندا مؤخرًا بتكليف اثنين من كبار الخبراء هما ستيفن جلوبرمان Globerman Steven ودانييل شابيرو Daniel Shapiro بالبحث في الأدبيات المفضلة بخصائص السياسات الوطنية في الدول التي اجتذبت أحجامًا كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتلخصت نتائج بحثهما Canadian Government Policies Towards Inward Foreign Direct Investment فى أن العوامل الآتية تمثل أهمية بالغة في جذب الإستثمارات الأجنبية : (٢٦)

١- قوى عاملة متعلمة وماهرة.

٢- نظام قانوني يتسم بالكفاءة والعدالة.

٣- شبكات نقل كفوءة ومتطورة .

٤- سياسة قوية لمكافحة الاحتكار .

٥- سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي وثقافة مولدة للثروة .

هذا ويمكن تقسيم العوامل المحددة لجذب الإستثمار الأجنبي إلى :(٢٧)

٢٥- د. أحمد نظيف ، الحكومة المصرية تسعى لزيادة معدلات جذب الاستثمار الأجنبى وتؤكد تحسن مناخ الاستثمار ، جريدة الشرق الأوسط : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ١٠١٥٠ ، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ .

٢٦- ادوارد م. جراهام ، مصدر سابق .

٢٧- أستاذ حسان خضر ، مصدر سابق ، ص ٧ .

١- عوامل السوق

أ- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي .

ب- معدل نمو السوق .

ج- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية .

٢- عوامل الموارد

أ- توفير الموارد الخام .

ب- عمالة رخيصة غير كفوءة .

ج- عمالة كفوءة .

د- توفير التكنولوجيا والإبتكارات .

٣- عوامل الكفاءة

أ- كلفة الأصول والموارد .

ب- كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والإتصالات وكلفة السلع الوسيطة .

ولقد كانت الجاذبية في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية أو سوق محلية كبيرة ، ولكن مع التحول نحو عولمة الإنتاج والتجارة أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار والتصدير العامل الرئيس المحدد لتوافر الجاذبية .(٢٨)

وعلى العراق أن يسعى جاهداً لإبراز ما يمتلكه من عوامل جذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية ، بل وحتى العراقية الموظفة في خارج البلاد ، وتذليل كافة العقبات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ، وهي :

ثالثاً – ٣ : محددات الإستثمار في العراق والبصرة

تعترض الإستثمار الأجنبي خمسة عوائق أساسية ، وهي الشروط التي ينبغي تحققها لضمان دخول استثمارات أجنبية في أي بلد :

٢٨- الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري ، مصدر سابق .

١- الأرض :

إن السؤال الأول الذي سيطرحه المستثمر الأجنبي على المسؤولين عن الاستثمار في أي بلد هو : أين الأرض التي سأقيم عليها المشروع ؟ ما ميزات ومواقع الأراضي المتاحة ؟ هل أن الأراضي مخدومة ؟ ليتم إجراء المفاضلة بينها واختيار الأصلح للمشروع المقترح . ينبغي أولاً على هيئات الإستثمار في العراق ، كأولوية أولى ، أن تضع يدها على جميع الأراضي المعروضة للإستثمار في الرقعة الجغرافية الخاصة بها والواقعة ضمن مسؤوليتها ، والتي تعود ملكيتها للدولة أو للمشاريع المملوكة للدولة ، ومن ثم العمل على تطويرها لمصلحة المستثمر وتوفير البنى التحتية وجميع الخدمات اللازمة لهذه الأراضي ، والعمل على بيعها أو إيجارها للمستثمرين لإقامة مشروعاتهم عليها .

علماً أن قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الإمتيازات باستثناء تملك الأرض والعقار ، حيث أعطى القانون بموجب المادة (١١) ثالثاً ، الحق للمستثمر الأجنبي ، باستئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع قائماً على أن لا تزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة (الهيئة الوطنية للإستثمار أو هيئة الإقليم أو هيئة المحافظة) وأن تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للإقتصاد الوطني ، ولم يسمح القانون بتملك الأرض (٢٩).

إن المستثمرين الأجانب تساورهم الشكوك حول مستقبل استثماراتهم على أرض مستأجرة ، في حين أن الإستثمار في المحافظات الكردية يتيح ملكية مطلقة للأرض والعقار ، وحرية تامة في تحويل الأموال ، ما زاد حجم الإستثمار فيها إلى (١٦) مليار دولار .(٣٠)

٢٩- رئاسة مجلس الوزراء ، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، هيئة استثمار البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص٧ .

٣٠- وديع الحنظل ، قانون الإستثمار العراقي يعرقل دخول شركات خليجية ، جريدة المنارة ، مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، العراق ، العدد ٥٥٣، ٢٠٠٩/٢/٦

إن مجلس الوزراء بصدد دراسة تعديلات جوهرية بشأن قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي خصوصاً الفقرات المتعلقة بمشاريع الإسكان والبناء التجاري، لأن القانون الحالي قاصر عن تلبية الضمانات المطلوبة للمستثمرين الأجانب وأن الحكومة مهتمة بإعادة النظر في هذا القانون الذي يتطلب تمليك الأراضي المستثمرة ليتم نقل ملكيتها للمستفيد النهائي الذي يتملك الوحدة السكنية والتجارية بحيث يمكن للأجنبي "غير العراقي" أيضاً امتلاك عدد محدد من الوحدات بمساحة يتم تحديد سقفها بقانون لتشجيع المستثمرين للدخول إلى قطاع صناعة البناء

ويعد العراق بلد الاستثمار القادم في المنطقة بسبب الحاجة الكبيرة للخدمات والبنى التحتية في كل القطاعات والنقص الكبير في الوحدات السكنية حيث تواجه بعض المدن أزمة سكن كبيرة إضافة إلى القدرات المالية الكبيرة التي يتمتع بها البلد والتي تؤهله لتمويل هذه القطاعات وتحسن مستوى دخل مواطنيه ما يجعل من الاستثمار في قطاع الإسكان استثماراً مضموناً (٣١)

٢- **المهارات :**

إن شركات الاستثمار الأجنبي تبحث عن قوى بشرية كفوءة ، وتحتاج إلى أيد ماهرة رخيصة للعمل في مشاريعها ، لأن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع كلف الإنتاج ما يقلل من القدرة التنافسية لهذه الشركات في الأسواق العالمية .

إن اليد الماهرة في العراق غالية نسبياً لأن مدخلات الصناعة العراقية تستخدم العمل أكثر من رأس المال بسبب ضعف النظام المصرفي وعدم فاعليته في دعم المشاريع التنموية ، فضلاً عن شحة الموارد المالية المحلية .

وتمتلك البصرة كوادر بشرية كبيرة حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي (١٧٠٠٠٠) عاطل مرشح للزيادة سنوياً لعدم وجود مشاريع وصناعات وطنية .

٣١- جريدة الصباح ، تعديلات لتشجيع وتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي ، شبكة الإعلام العراقي ، شبكة الإعلام العراقي، بغداد ٢٠٠٩/٠٢/٢١ ، ص١.

وتشكل فئة السكان القادرة على العمل (١٥ – ٦٤ سنة) حوالي (٥٢,٢%) من مجموع السكان في المحافظة ، وهي المساهمة في عملية الإنتاج (٣٢) وتخرج جامعة البصرة أكثر من (٤) أربعة آلاف طالب سنوياً في مختلف الاختصاصات ، فيما تبلغ نسبة المتعلمين في البصرة أكثر من (٧٠%) من حجم السكان .(٣٣) وهذه عوامل جاذبة للإستثمار .

٣- التسهيلات المصرفية :

تعاني الدول النامية ، ومنها العراق ، من مشكلة تكوين رأس المال الذي يتوقف على مدى إمكانية الادخار وهي ضئيلة في هذه الدول لضعف الدخل الحقيقي الناجم عن انخفاض الإنتاجية وهذا ناجم عن قلة رأس المال ، وهنا تبرز مهمة الجهاز المصرفي من خلال جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي وقيامه بتجميع المدخرات التي لا يستثمرها أصحابها مباشرة في عمليات الإنتاج ، ثم يوجهها إلى أوجه النشاط الاقتصادي المرغوب فيها ، لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية من خلال تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة . ومادام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف في الدرجة الأولى على تكوين الادخار وتجميعه فإن عدم وجود جهاز مصرفي كفوء سوف يقلل من حمل الأفراد على الادخار وبالتالي يضعف مقدرة المصارف على حشد الأرصدة وتجميع الموارد المتاحة لتمويل استثمارات التنمية (٣٤).

٣٢- البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة ، الموارد البشرية ، مصدر سابق .

٣٣- هيئة استثمار البصرة، دليل الإستثمار، مطبعة النخيل، البصرة ،العراق، ٢٠٠٩، ص ١٧.

٣٤- صحيفة الفداء ، أهمية استثمار المدخرات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر ، حماة ، سوريا ٢٠٠٧/٦/١١ . وكذلك :

د. راتب الشلاح ، المصارف الخاصة الواقع والآفاق ، جمعية العلوم الإقتصادية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٧ http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm

يمكن للمصارف أن تقوم بدور هام في جذب الاستثمارات لما تقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية لرجال الأعمال ، فضلاً عن إطلاق القروض التنموية لمشاريع إنتاجية تحقق قيمة مضافة عالية ، وبذلك تسهم في إزدهار الإقتصاد الوطني وانتعاش السوق ، ولكن إذا كانت السمة الرئيسة للمصارف التجارية هي المحافظة على السيولة باستمرار لمواجهة طلبات مودعيها ، فإنها ستوظف ودائعها في اعتمادات قصيرة الأجل ، وستستخدم تلك القروض لأغراض الاستهلاك فقط أو للاستيراد ، فما الجدوى من ذلك ؟ على المصارف إذن أن تقرض رجال الأعمال لإنتاج السلع التي يحتاجها الأفراد ، وتلك التي تخلق قيمة مضافة عالية .

وتعاني المصارف الوطنية في العراق عامة ، والبصرة خاصة من ضعف حجمها وقلة عددها وتدني رؤوس أموالها وحداثتها في ممارسة أعمالها وعدم مواكبة التكنولوجيا المستخدمة في المصارف العالمية ، بسبب ممارسات النظام السابق ، والحروب والجزاءات الدولية التي فرضت على العراق ، فضلاً عن إجراءات وتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص رفع أسعار الفائدة وتحديد سقف أعلى للإئتمان ، وبذلك فهي غير قادرة في الوقت الحاضر على توفير التسهيلات والقروض المصرفية لتمويل التنمية في البلاد ، ودعم المستثمرين المحليين ، ما يدعوا إلى التفكير في تمويل التنمية من مصادر خارجية .

٤- البيئة التشريعية :

وتشمل : توفر التشريعات الداعمة للإستثمار ، الإعفاءات الضريبية ، سهولة الوصول إلى المحاكم ، التخلص من الفساد لأنه يضاعف التكاليف ويقلل من التنافسية ، سواء كان فساداً رسمياً ترعاه الدولة (إذا فرضت استيفاء رسوما أو تعريفات Fees أو مبالغ بدون مقابل ، أي بدون تقديم خدمة لقطاع الأعمال ، حيث يفرض رسم معين عند تقديم طلب الحصول على ترخيص) أو ترعاه المؤسسات التي يفترض أن تكون مساندة وداعمة للأعمال ، [مثل غرف التجارة والصناعة (إذا كانت تستوفي رسوم من أعضائها ، بدون تقديم خدمات لهم ، وإنما يتم إنفاقها على أمور غير منتجة ، نثرية للأكل والشرب ، نفقات إيفاد لأعضاء مجلس الإدارة لا تقدم لأصحاب الأعمال شيء

، وغير ذلك) ، وعلى القطاع العام ومنظمات القطاع الخاص أن تقدم الإسناد والدعم لقطاع الأعمال وليس العمل على استنزاف هذا القطاع] ، أو يقوم به بعض موظفو أجهزة الدولة .

بالرغم من أن العراق قد تمكن من سن قانون الإستثمار الجديد رقم (١٣) إلا أنه لم يوفر البيئة التشريعية التي يبحث عنها المستثمر غير العراقي إن قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية، فبعض القوانين التي شرعت في زمن النظام السابق ، سارية المفعول الآن ولا تتلاءم وواقع العراق الحالي ، منها قانون رقم (٣٢) الذي تعمل بموجبه دوائر البلديات ، وقانون رقم (٢٠) الذي تعمل بموجبه دوائر وزارة الصناعة . وقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ في ما يخص الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة ووزعتها بصيغة عقود على الفلاحين والمزارعين ، والذي يحكم عمل دوائر وزارة الزراعة . إن أعداداً كبيرة من المستثمرين العالميين طرقوا أبواب هيئة إستثمار محافظة البصرة ، إلا أنها لم تستطع استثمار أغلب الأراضي الزراعية بسبب شحة تلك الأراضي وعائديتها لمزارعين لم تربط الدولة العقد معهم بسقف محدد للإنتاج ، مما جعل المزارع حراً في عدم زراعة تلك الأراضي أو استغلالها ، ما يستدعي ضرورة تشريع قوانين جديدة تتلاءم والمرحلة الحالية .(٣٥) ، وضرورة خفض معدلات الفائدة التي تم تحديدها وإقرارها في قانون الاستثمار لتسهيل جذب المستثمرين ، إذ إن هناك دول حددت نسبة نصف واحد بالمائة فائدة على المستثمر، ونحن نطالب بأربع عشرة بالمائة وهو أمر غير منطقي مما يتطلب إعادة النظر في السياسة الاستثمارية (٣٦)،

ومع ذلك فإن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ قدم العديد من التسهيلات

٣٥- علاء حربة ، هيئة استثمار بابل: قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية : العراق الآن ، الصفحة العراقية لوكالة "نيوزماتيك" العالمية للأنباء، العراق، ٢٠٠٩/٢/١٣

٣٦- علي بابان ، وزير التخطيط ، خفض معدلات الفائدة يسهل جذب المستثمرين ، جريدة المنارة : مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، البصرة ، العراق ٢٠-٢-٢٠٠٩ .

للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب على حد سواء،منها :(٣٧)

أ-إمكانية إعادة تصدير رأس المال المستثمر بما فيه الفوائد التي تحققت من الإستثمار .

ب- تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية.

ج- منح الحق في استئجار الأراضي للمشروع الاستثماري لمده لا تزيد عن خمسين سنة

د- منع المصادرة أو التأميم للمشروع الاستثماري .

هـ-السماح بالإقامة في العراق مع حق الدخول والخروج للمستثمرين والعاملين الأجانب .

و- السماح للعاملين الأجانب بالتحويل الخارجي للأموال العائدة لهم .

ز-منح المشروع الاستثماري حق الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات

ح- إعفاء الموجودات الثابتة وقطع الغيار المستوردة للمشروع الاستثماري من الرسوم الكمركية .

ط - تسهيل انجاز معاملات المشاريع الإستثمارية بسهولة وإزالة العقبات التي تعترضها وتقليص إجراءات المراجعة باستخدام أسلوب النافذة الواحدة بتجميع كافة الجهات المعنية داخل مبنى هيئة الإستثمار وبتخويل كامل من إداراتهم .

٥- الابتكارات والقدرة على الإبداع ، من خلال المؤسسات التي تيسر الأعمال ، حيث يمكن أن يسند الإبداع من خلال التفاعل بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحث والتطوير و قطاع الأعمال .

على هذه الأطراف الثلاثة أن تفكر في إيجاد الحلول الناجعة لتذليل العقبات أمام نمو الأعمال وتطورها ، وحل المشاكل الفنية التي تعيق ذلك النمو ، من قبيل شحة المياه وتوفر الأراضي الصالحة ، ومعالجة مشكلة الملوحة فيهما ، وإيجاد تقنيات جديدة تعالج الخلل في الزراعة والصناعة ، وتوفير فرص العمل ، ليس من أجل اللحاق بركب العالم المتقدم ، بل من أجل أن نسبق الآخرين .

٣٧- الدكتور غازي راضي العبودي ، تصميم إستراتيجية تسويق تنافسي لتوليد الإستثمار في العراق ، ٢٠٠٨ http://hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellect/05/09-1.htm

على هذه الأطراف أن تعمل على تفعيل دور المؤسسات الداعمة للأعمال مثل غرف التجارة والصناعة ومراكز رجال الأعمال وهيئات الاستثمار ، لتكون في خدمة تيسير الأعمال وليس عقبة أمامها ، ويتم التركيز على المشاريع الزراعية والصناعية التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية مقارنة بدول المنطقة أو الإقليم أو العالم لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية .

كيف نصدر ونستورد بكفاءة ؟ وكيف نجعل شركاتنا أكثر تنافسية ؟ ماهي القطاعات القوية لدينا التي نستطيع أن ننافس بها ، وكيف نصبح المصدرين الأوائل بالعالم في هذه القطاعات ؟ هل سنبقى مستوردين ؟ وماهي الحلول ونقاط القوة للإحلال محل الواردات ؟ هذه وغيرها تبقى أسئلة تحتاج إلى إجابة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات ومراكز البحث والتطوير والقطاع الخاص والمؤسسات الداعمة للأعمال ، مع توفر الخبراء ورأس المال الساند . لقد كان للابتكار والإبداع دوراً أساس في كل الدول التي حققت تطوراً مذهلاً في صناعاتها وتجارتها الدولية . هذا وإلى جانب العوائق الرئيسة، توجد عوائق أخرى تعترض سبيل الإستثمار، منها :

أ- التهديدات الأمنية وعدم استقرار الوضع الأمني : يعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أحد أهم العوامل الجاذبة للإستثمار ، وبعد تحسن الوضع الأمني فأن البصرة قادمة على مرحلة ازدهار كبيراً جداً لما تتميز به من مقومات اقتصادية وطبيعية وجغرافية وإستراتجية ، حيث إن المستثمرين الخليجيين والعرب والأجانب ينظرون إلى البصرة على أنها مكان استثماري مهم ، ويطمحون لإيجاد فرص عمل كبيرة فيها بمختلف المجالات الاقتصادية .

ب- عدم وجود شركات مساهمة وسوق مالي تطرح فيها الأسهم بكفاءة ، وهذه الأمور يبحث عنها المستثمر .

ج- الإجراءات البيروقراطية وتخلف الإدارة والفساد الإداري : يعد الفساد الإداري معوقاً مالياً كبير للشركات والأعمال التجارية ، حيث كشف تقرير لمنظمة الشفافية العالمية ٢٠٠٩ أن العالم ينفق ٢٠ -٤٠ مليار دولار على الرشاوى في القطاع الخاص سنوياً ، تعادل قيمتها حوالي (٢٠- ٤٠ %) من المساعدات التنموية الرسمية ، علماً

أن الرشاوى التي تدفع في كل القطاعات وعلى مختلف المستويات تصل سنوياً – حسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ – إلى أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي ، وهو ما يلحق الضرر بالتجارة والتنمية والمستهلك ، وينتج عنه الإضرار بمالكي الشركات والمستثمرين والموظفين والمجتمع بصفة عامة ، ويؤدي الفساد في الأسواق إلى تقويض المنافسة الشريفة والأسعار المعقولة العادلة والكفاءة في أنحاء العالم ، ويزيد من تكاليف المشروعات بنسبة تصل إلى ١٠%على الأقل . (٣٨) بينما يؤدي التحسن في مؤشر مدركات الفساد بزيادة نقطة واحدة إلى زيادة الإنتاجية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال بما يعادل (٠.٨ %)من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وزيادة في متوسط الدخل بحوالي (٤ %) . ويمكن أن تسهم هذه الأرقام في مساعدة الدول على تقييم الخسائر السنوية الناتجة عن الفساد .

وذكر المشاركون في استفتاء أجرته المنظمة الدولية نفسها ، أن أسباب الفساد في القطاعات والخدمات الحكومية هي : غياب العقوبات و الرغبة في الحصول على الثروة الشخصية ، سوء استغلال السلطة ،عدم وجود معايير واضحة للسلوك ، ضغوط من المديرين أو أشخاص في مراكز عليا ، وانعدام الشفافية . وذكر التقرير الدولي للفساد ٢٠٠٩الذي شمل١٨٠ دولة ، أن الدنمارك ونيوزيلندا والسويد تصدرت قائمة الدول الأكثر نزاهة في العالم ، تلتها سنغافورة ، و جاء في المركز الأخير الصومال ، ثم العراق وميانمار (بورما سابقا) . (٣٩)

ما يدل على أن العراق يعد الدولة الأكثر فساداً في العالم بعد الصومال ، وهي حقيقة مخيبة للآمال ، تنعكس آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي عامة ، وعلى التنمية

٣٨- محمد كركوتي ، موندیال الرشاوى ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر السعودية ، العدد ٥٨٤٦ ، ٢٠٠٩/١٠/١٣ .

٣٩- شبكة النبأ المعلوماتية ، تنامى ظاهرة الفساد فى العالم بسبب استغلال السلطة وانعدام الشفافية ،ارتفاع فى معدلات الرشوة والكسب غير المشروع بسبب غياب العقوبات ، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ٢٠٠٩/٩/٢٩ .

والاستثمار خاصة، كونها معوقاً كبيراً أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

أما في البصرة ، فقد أشارت نتائج المسح الذي أجري على (١٢٥) شركة ، إلى أن الفساد الإداري والمالي يساهم حسب التقديرات بنسبة (٢٦%) من كلفة الأعمال التجارية في المحافظة ، وقال من تم استجوابهم ثلاث مرات إن الفساد قد أصبح مستشرياً وليس فى وضع تحسن .(٤٠)

د- عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في العراق عامة ، بسبب تردي البنى التحتية .(٤١)

رابعاً : قطاع الإستثمار في محافظة البصرة : الواقع والآفاق

رابعاً -١ : تمهيد

تمتلك البصرة الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العراق ، إذ يوجد فيها نحو (٦٧,٨) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وهو ما يشكل زهاء (٥٩%) من الاحتياطي النفطي في العراق ، وحقول البترول العراقية بالقرب من البصرة تنتج (٢.١) مليون برميل يومياً .(٤٢) بينما يقدر أحد الخبراء الدوليين أن مدينة البصرة لوحدها تحتوي على نحو (٨٠%) من احتياطي النفط العراقي الذي يحتل المرتبة الثانية في احتياطيات النفط في العالم.(٤٣) فضلاً عن توفر كميات كبيرة من الغاز المصاحب للنفط ، والبصرة التي تؤمن نحو (٩٠ %) من الناتج الوطني للبلاد .(٤٤) .

٤٠- شركة أيكاس ، مصدر سابق ، ص ٦ .

٤١-، اقتصاديون عراقيون ، التلكؤ الذي تعانيه عملية تدفق الاستثمار بسبب تردي البنى التحتية ، جريدة المنارة ، مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، العراق ، العدد ٥٥٧ ، ٢٠٠٩/٢/٢٠ .

٤٢- ثامر الغضبان، ١٧ مليار دولار مبيعات العراق للنفط في الأشهر الماضية ، صحيفة اليوم الإلكتروني ، دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر ، السعودية العدد ١١٤٥٦ السنة الأربعون ، ٢٠٠٤/١٠/٢٦ .

٤٣- وكالة الصحافة العراقية، نفط البصرة وكركوك يقرر مصير العراق ، موقع الحركة الديمقراطية الآشورية العراق ٢٠٠٨ /١/١٤ . http://www.zaawa.org/news

٤٤- صفاء الغانم ، مستقبل البصرة مرهون بالتنمية و الاستثمار ، مركز النور ، ٢٠٠٨/٠٢/٢٩ .

حيث يصدر عبر موانئها معظم النفط العراقي وكثيرا ما تتباين الصادرات من البصرة بشدة بسبب عوامل منها الأحوال الجوية ومشاكل فنية لكنها تبلغ في المتوسط نحو(١.٤) مليون برميل يومياً .(٤٥)

ارتبط اسم البصرة بالنخيل والتمر منذ القدم ، حتى أصبحت موطناً لأجود أنواعه ، وبه اشتهرت ، حيث تمتد على ضفاف الأنهار وتستمر بساتين بمحاذاة الشاطئ ، الذي يبلغ طوله (٢٤١ كم) ، وتزداد كثافة وتوسعاً من منطقة أبي الخصيب حتى نهاية اليابسة العراقية في رأس البيشه بالفاو ، وقد أشارت المصادر الاقتصادية أن في البصرة أكثر من ثلاثين مليون نخلة ، حتى نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي . (٤٦)

تجاور البصرة ثلاث دول هي : إيران من الشرق ، والكويت من الجنوب ، والسعودية من أقصى الجنوب الغربي ، وتقع على رأس الخليج العربي ، فهي ثغر العراق والمنفذ البحري الوحيد المطل على العالم عبر ثلاثة خطوط ملاحية عالمية ، وهي محطة ترانزيت تربط بين الشرق والغرب .

مساحة البصرة (١٩٠٧٠) كيلومتر مربع ، ضعف مساحة لبنان (٤٧) وتتميز بوفرة المواقع الصناعية والزراعية ، وجود خمسة موانئ ، ومطار البصرة الدولي ، وخطوط للسكك الحديد ،وشبكة من طرق المواصلات البرية المفتوحة على طول مساحة العراق من جنوبه إلى شماله باتجاه تركيا ونحو شرق أوربا وغربها ، والطرق البرية مع الكويت مباشرة ، ومع كل من تركيا والأردن وسوريا عبر المحافظات العراقية .

٤٥- رويترز العربية، انخفاض صادرات النفط العراقية من البصرة إلى مليون ب/ي، منتديات شبكة الإعلام العربية، ٢٠٠٩/٤/٦ . http://forums.moheet.com

٤٦- جاسم داخل ، مصدر سابق .

٤٧- هيئة استثمار البصرة، لماذا الاستثمار في البصرة ، البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة ، البصرة ٢٩ /٤/٢٠٠٩ .

إن أرض البصرة تمثل سهلاً رسوبياً يمتد على طول نهري دجلة والفرات ، واللذان يلتقيان في شمالهما ليكونان شط العرب ، الذي يمتد لمسافة (١٩٠) كم قبل أن يصب في الخليج العربي ، ويوجد تمايز في نوعية تربتها ، فتربة المنطقة الشمالية

والشرقية ، غروية صالحة لزراعة أنواع متعددة من الأشجار والمحاصيل ، بينما تكون رملية صحراوية كلما اتجهنا غرباً (من شط البصرة) لتصبح قاحلة ملحية قرب الفاو ، وفي منطقة سفوان جنوب البصرة ، توجد هضبة تسمى (جبل سلام) يتكون حجرها من صخور كلسية ، وتتميز البصرة بكثرة الأنهار والمسطحات المائية فيها . (٤٨)

وفي إطار تشجيع الإستثمار الأجنبي في البصرة تم تشكيل هيئة إستثمار محافظة البصرة قانونياً في ٢ تموز ٢٠٠٨ ، وباشرت باستقبال طلبات المستثمرين في ١٥أيلول ٢٠٠٨ .

تتكون الهيئة من ثلاثة أقسام ، هي : إدارة الإستثمار ، تشجيع الإستثمار ، والخدمات الساندة (القانونية ، المالية ، الرقابية ، والحاسبة) ومجلس الإدارة والمدير العام الذي ألحق به مجلس الخبراء المتكون من المدراء العامين ، والخبراء (درجة خبير في مختلف القطاعات) و المعنيين (كل شخص لديه خبرة ولم يملك العنوانين المذكورين ، علاوة على رؤساء غرفة التجارة واتحاد رجال الأعمال في المحافظة) ، ويشترك الجميع في رسم السياسة الاستثمارية في المحافظة ، للاستفادة من كافة الخبرات وتقليل الروتين عند الشروع بإنجاز معاملة المشاريع الاستثمارية . على أن تعمل الهيئة بأسلوب النافذة الواحدة ، حيث يتقدم المستثمر بطلبه إلى الهيئة وهي التي تتكفل باستحصال كافة الموافقات الأصولية .(٤٩)

٤٨- مركز معلومات الأعمال ، دليل البصرة التجاري ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، شركة الوفاق للطباعة ، البصرة ٢٠٠٩ ، ص٨ .

٤٩- جريدة الصباح الجديد ، حديث لرئيس هيئة استثمار البصرة ، دار الصباح الجديد للصحافة والنشر ، العراق ، العدد ١٣٢٤ ، ٦كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ١٧.

وتمارس الهيئة عملها وفق قانون الاستثمار ١٣لسنة ٢٠٠٦ ويحق لمجلس المحافظة الإشراف على عملها ، وتمتلك صلاحية الموافقة على المشاريع الاستثمارية التي لا تقل قيمتها عن (٢٥٠) ألف دولار ولا تزيد عن (٢٥٠)مليون دولار ، واستحصال موافقة مجلس الوزراء لما زاد عن المبلغ المذكور . (٥٠)

رابعاً –٢ : تنمية البنى التحتية ضرورة ملحة .

تعد البصرة منطقة واعدة لجذب الإستثمارات العربية والأجنبية ، لما تتميز به من موقع استراتيجي ، إلى جانب مواردها الوفيرة والمتنوعة ، وعليه لابد من تنمية البنى التحتية في المحافظة . لقد شهدت البصرة تنفيذ أكثر من (٥٣٣) عقداً خلال الأعوام من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ لتنمية البنية التحتية المتهالكة ، كونها أحد عوامل جذب الإستثمارات ، وبدأت أول مشاريع التنمية الكبرى بكلفة (١٢٠,٣) مليار دينار وهو إنشاء شبكة جسور في ساحة مركزية مهمة في منطقة باب الزبير .ويشير الجدول (١) إلى تخصيصات البصرة من خطة تنمية الأقاليم للأعوام ٢٠٠٦–٢٠٠٨ ، وعدد العقود المنفذة ، موزعة حسب القطاعات ، ومنه يتبين الآتي:

١– إن ميزانية البصرة من تنمية الأقاليم زادت بنسبة ١٤١% لعام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٣٦٨ مليار دينار ، بعد أن كانت ٢٦١ مليار دينار أي ما يعادل تقريباً ١٨٠ مليون دولار ، ويعادل ذلك سحبة نفط واحدة في يوم واحد من النفط الذي تصدره البصرة على مدى عام كامل ، (بلغ عدد العقود المنفذة في عام ٢٠٠٧ زهاء ٢٢٢عقداً ، وهو أقل من عدد تخصيصات البصرة من خطة تنمية الأقاليم موزعة حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٦–٢٠٠٨ العقود المنفذة عام ٢٠٠٦ البالغة ٣١١ عقداً) .

٥٠–العراق الآن ، وزير التنمية الدولية البريطاني يفتتح المقر الجديد لهيئة استثمار البصرة ، الصفحة العراقية لوكالة "نيوزماتيك" العالمية للأنباء، العراق ، ٢٠٠٨/١١/٨ .

جدول (١) تخصيصات البصرة من خطة تنمية الأقاليم

موزعة حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٦–٢٠٠٨

(المبلغ مليار دينار عراقي)

ت	القطاع	تخصيصات ٢٠٠٦	عدد العقود	تخصيصات ٢٠٠٧	عدد العقود	تخصيصات ٢٠٠٨	تخصيصات ٢٠٠٦-٢٠٠٨	%

١	بلدية المركز	٥٨	٤٣	٩٧	٤٢	١٢٠	٢٧٥	٣١
٢	الكهرباء	٤٠	٢٠	١٩	٩	٣٠	٨٩	١٠
٣	المجاري	٣٤	٢٧	٦٠	٢٧	٦٠	١٥٤	١٧,٤
٤	البلديات	٢٨	٦٨	٢٠	٥٠	٥٠	٩٨	١١
٥	الماء	٢٥,٥	٣٤	٣١.٥	٣٢	٤٠	٩٧	١٠,٩
٦	الصحة	١٧	٢٦	٧	٦	١٥	٣٩	٤,٤
٧	الطرق والجسور	١٧	٢٣	٨,٥	٢٣	١٦,٥	٤٢	٤,٧
٨	التعليم العالي	١٢	١٦	٣	١	٩	٢٤	٢,٧
٩	التربية	٩	٢٤	٣,٥	٩	١٥	٢٧,٥	٣,١
١٠	مطار البصرة الدولي	٦	٢	—	—	—	٦	٠,٧
١١	الإتصالات	٥,٥	١٠	٥	٤	٣	١٣,٥	١,٥
١٢	الموارد المائية	٢	١٠	١	٣	١,٥	٤,٥	٠,٥
١٣	الأوقاف	٢	١	١,٥	٨	٢	٥,٥	٠,٦
١٤	الرياضة والشباب	١	٤	٢	١	١	٤	٠,٥
١٥	الزراعة	٠,٥	٢	—	—	٣	٣,٥	٠,٤
١٦	مجلس القضاء	٠,٥	١	—	—	—	٠,٥	٠,١
١٧	ديوان المحافظة	—	—	٢	٧	٢	٤	٠,٥
١٨	المجموع	٢٥٨	٣١١	٢٦١	٢٢٢	٣٦٨	٨٨٧	%١٠٠

المصدر : أعد من قبل الباحث إعتماداً على : محافظة البصرة ، بيانات أولية ، ٢٠٠٩ .

٢- إن حصة الأسد من التخصيصات وجهت نحو تطوير البنى التحتية المتهالكة في المدينة ، حيث بلغت نسبة المبالغ المخصصة لها (٨٥,٧%) [تخصيصات الماء والمجاري والكهرباء والطرق والجسور (٤٣%) ودوائر البلديات (٤٢%)والمطار (٠,٧%)] من إجمالي التخصيصات للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ، ثم التربية والتعليم والصحة (١٠,٢%) ، والإتصالات (١,٥%) ، في حين لم تحظ الزراعة إلا بنسبة

ضئيلة جداً من الاهتمام ، حيث بلغت أهميتها النسبية (٠,٤%) فقط ، من إجمالي تخصيصات الأعوام الثلاثة .

لا يخفى على أحد أهمية البنى التحتية بالنسبة للإقتصاد الوطني ، فضلاً عن كونها أحد أهم العوامل الجاذبة للإستثمار ، ويأتي توجه الحكومة المحلية في إعطاء أولوية لتنمية البنى التحتية ، في الإتجاه الصحيح ، رغم تواضع ما متوفر من بنى تحتية في البصرة ، لأن النظام السابق ونتيجة لسياساته الخاطئة والحروب مع دول الجوار والجزاءات الدولية ، خلف بنى تحتية متهالكة تحتاج إلى عشرات التريليونات من الدنانير لجعلها وفق ما يتمناه المستثمر الأجنبي ، لذا ينبغي تدعيم هذا التوجه والتشديد على إنفاق المبالغ المخصصة بما يحقق الإستخدام الأمثل لها ، والتأكد من تنفيذ المشاريع وفق المواصفات الفنية العالمية ، ومكافحة الفساد ، لئلا تهدر ثروة البلاد عبر مشاريع فاشلة وسريعة الاندثار وذات جودة رديئة .

رابعاً – ٣ : الفرص الإستثمارية المتاحة في البصرة

إن البصرة زاخرة في كل شيء ، ومنها غزارة الفرص الإستثمارية المتوفرة فيها ، فمن خلال إلقاء نظرة سريعة على الأسواق البصرية يتضح جلياً أن البصرة تستورد غالبية السلع من الخارج لعدم وجود صناعات محلية ومنتجات زراعية تسد حاجة السوق المتنامية ، فالمواد الإنشائية والصحية والكهربائية والإلكترونية والإتصالات والإنترنت والعدد اليدوية والمشروبات والعصائر والمثلجات والمياه المعدنية والمنتجات الغذائية والأدوات المنزلية وأدوات ومستلزمات الخياطة والألبسة والدراجات والسيارات والمركبات المختلفة والأدوات الإحتياطية فضلاً عن المكائن والمعدات والسفن والزوارق ، أي من الإبرة إلى الطائرة ، كلها تستورد من الخارج وعليها طلب فعال في السوق ، فضلاً عن توفر الكثير من المواد الخام والوقود والموارد والقوى العاملة والموانئ في البصرة ، والتي تعد جميعها من العوامل الرئيسة لقيام وازدهار الصناعات لسد الاحتياجات المحلية لسكان البصرة وعموم العراق ، وإمكانية تصدير المتبقي إلى الخارج بحراً عبر الموانئ الخمسة في البصرة إلى الخليج العربي ، أو براً إلى تركيا

ومنها إلى أوربا ، أو من البصرة عبر الكويت . وهذه بمجموعها تعد فرصاً ناجحة للإستثمار في البصرة الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية .

وفي قطاع الإسكان توجد أزمة للسكن حيث تحتاج البصرة إلى نحو (٤٠٠) ألف وحدة سكنية ، وفي قطاع السياحة والفندقة ، تحتاج البصرة إلى الفنادق والمطاعم والقاعات متعددة الأغراض ومدن ترفيهية وألعاب ، ومنتزهات ومنتجعات وبحيرات صناعية وتطوير المرافق والمنشآت السياحية كالجزر والصحاري والبساتين ، حيث تعد البصرة حالياً بمثابة أرض قاحلة من هكذا منشآت ، ومولات تجارية ومواقف للسيارات ، علاوة على الإستثمار في قطاع النفط والغاز .

ويوضح الجدول (٢) بعض الفرص الإستثمارية المتوفرة في محافظة البصرة .

جدول (٢)

الفرص الإستثمارية في محافظة البصرة

ت	القطاع / إسم المشروع	الملاحظات
أولاً : قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات :		
١	تنفيذ شبكة كيبلات الألياف الضوئية الطرفية / مليون خط .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٢	إنشاء بدالة لا سلكية / ٢٠٠٠٠٠خط .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٣	إنشاء هواتف عمومية / ١٠٠٠خط .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٤	إنشاء هواتف عمومية لاسلكية / ١٠٠٠خط .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
ثانياً	قطاع النقل والمواصلات :	
١	تطوير موانئ البصرة .الميناء الكبير في البصرة .	يربط قارة آسيا بأوربا عبر العراق عن طريق البحر الأحمر .
٢	فرص إستثمارية في مطار البصرة الدولي . أ- إنشاء فندق يحتوي على قاعات متعددة الأغراض لعقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية ، ومراكز تسوق ، ومكاتب صيرفة ، وخدمات مصرفية متكاملة ، ومكاتب لشركات النقل من وإلى المطار ، ومنه إلى مدينة البصرة وضواحيها . ب- إنشاء مخازن متنوعة للبضائع . ج- إنشاء جسور هوائية لنقل المسافرين من الصالة إلى الطائرات . د- استقدام شركات طيران وشركات ناقلة لإجراء رحلاتها عبر المطار . ه- شركات لتسويق خدمات المطار عالمياً ، واستثمار الموقع الملاحي المتميز للمطار لتقليل كلف النقل الجوي .	

٣	تطوير السكك الحديدية .	
ثالثاً : قطاع السياحة والفندقة :		
١	إستثمار فندق صفوان ودار الاستراحة المعروفة كمركز حدودي بين العراق والكويت بمساحة ٥٠٠٠م٢ .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٢	بناء مسبح أولمبي مقابل المدينة الرياضية بمساحة ١٠٠٠٠م٢ .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٣	بناء المدينة الرياضية على مساحة ٥٧٠ دونم	قيد الإحالة
٤	بناء فندق ثلاث أو أربع أو خمس نجوم بجانب المدينة الرياضية .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٥	بناء متنزه حديث قرب المدينة الرياضية بمساحة ٩٩ هكتار على نهر البصرة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٦	إستثمار فندق شيراتون البصرة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٧	مدن ترفيهية وألعاب تناسب مختلف الأعمار وحدائق للحيوان وبحيرات صناعية .	
٨	شقق سياحية (شاليهات) على امتداد سواحل شط العرب .	
٩	مطاعم من ماركات عالمية .	
١٠	فنادق خمس نجوم ، وقاعات متعددة الأغراض .	
رابعاً : قطاع الزراعة والموارد المائية :		
١	توفر (١٠٠٠٠٠) دونم موزعة على عموم المدينة للاستثمار في مجال العجول والأسماك والدواجن .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٢	وجود (١٠٠٠٠٠) دونم موزعة على قطع للمحاصيل الإستراتيجية والخضار .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
خامساً : قطاع الإسكان والمشاريع التجارية :		
١	إنشاء (٤٠٠٠) وحدة سكنية لمنتسبي قطاع النقل والمواصلات على مساحة (١٢٥) هكتار .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٢	إنشاء عدد من الأبراج التجارية في مركز المدينة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٣	إنشاء مولات عدد (٤) على مساحة من (١٠ – ٢٠) دونم في مركز المدينة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٤	إنشاء مواقف سيارات متعدد الطوابق .	
٥	إنشاء مدن سكنية متكاملة .	
٦	مراكز للتسوق ومجمعات تجارية متعدد ة الطوابق .	
سادساً : قطاع الصحة والتعليم :		
١	إنشاء مستشفيات تخصصية جديدة . أ- مستشفيات تخصصية نسائية . ب- مراكز لأمراض الدم والأورام السرطانية . ج- مراكز تخصصية لمعالجة الحروق . د- مراكز لأمراض الصدرية والتنفسية . ه- مستشفيات تخصصية بأمراض العيون والجملة	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة

	العصبية والأورام السرطانية والأسنان والإمراض الجراحية وإمراض القلب .	
٢	فتح مؤسسات تعليمية استثمارية لجميع المراحل الأكاديمية والمهنية ومراكز البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٣	فتح دراسات تخصصية جديدة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
سابعاً : قطاع الصناعة :		
١	أنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٢	استثمار وتأهيل وتطوير وتوسيع الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية في البصرة .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٣	بناء مصافي جديدة بقدرات (١٥٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا .	معلنة من قبل هيئة استثمار البصرة
٤	معالجة وإعادة تدوير النفايات في المحافظة .	
٥	الإستثمار في الصناعات الغذائية والمشروبات .	
٦	الإستثمار في الصناعات الإنشائية ومواد البناء (صناعة الإسمنت والجص ، الطابوق والبلوك ، القرميد Bricks وأحجار القرميد الأرضية Floor Tiles وصناعة السيراميك ، والمنتجات المعدنية وصناعة الأبواب والشبابيك المستخدمة في التشييد ، وغيرها).	
٧	مصنع للحديد والصلب .	
٨	الإستثمار في صناعة المنتجات المعدنية والهندسية (أسلاك Wires وقابلوات Cables ، أسلاك لحام ، أنابيب فولاذ ، ألواح معدنية Sheet metal products وغيرها) .	
٩	معامل لإنتاج القناني والعلب المعدنية والبلاستيكية .	
١٠	معامل صناعة الورق والكارتون .	
١١	صناعة الأسمدة الكيماوية .	
ثامناً : البنى التحتية :		
١	شبكة جسور و أنفاق بين ضفتي المدينة ، شبكة جسور معلقة داخلها	

المصدر : أعد من قبل الباحث ، إعتماداً على

١- البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة .

٢- أصوات العراق الوكالة المستقلة للأنباء ، قرب تنفيذ أربعة مشاريع استثمارية في البصرة ، البصرة ٢٦/ ١/٢٠٠٩ .

٣- نون الاقتصادي ، الأحد ١٦/١١/٢٠٠٨ .

٤- الوقوف على احتياجات السوق البصرية من قبل الباحث .

وقدمت عدة شركات طلبات إلى هيئة استثمار البصرة للحصول على تراخيص لتنفيذ مشاريعها المبينة في الجدول (٣) .

جدول رقم (٣)

المستثمرون الذين قدموا طلبات الحصول على تراخيص تنفيذ مشاريع في البصرة

ت	اسم المشروع	اسم (المستثمر) الشركة / الجنسية
١	مشروع منتزه الربيع .	غير محفوظ في السجلات
٢	مشروع البصرة السياحي .	شركة قرطاج / عراقية .
٣	مشروع منتزه الخورة .	شركة الفارس / عراقية .
٤	مشروع البصرة الحضري .	شركة قرطاج / عراقية .
٥	مشروع مدينة الألعاب .	شركة قرطاج / عراقية .
٦	مشروع المجمع السكني .	شركة آراك كان / الكندية .
٧	مشروع المول التجاري .	جاسم جبر المالكي / عراقي .
٨	مشروع مزرعة البابطين .	عبد العزيز سعود البابطين / كويتي .
٩	مشروع إعادة وفرز وتدوير النفايات .	شركة نبع الخيرات / عراقية .
١٠	مشروع المدينة الترفيهية .	فاضل حسين الدراجي / عراقي .
١١	مشروع متنزه البصرة العائلي .	شركة البصرة (ماس) / عراقية .
١٢	مشروع المدينة الصناعية التجارية .	شركة مجموعة عبدالله / عراقية .
١٣	مشروع مدينة الألعاب والمدينة المائية .	شركة ؟ والمباني / عراقية .
١٤	مشروع إنتاج الغازات الصناعية .	شركة الخليج للإنتاجات الغازية .
١٥	مشروع ساحات الشحن والتفريغ – سفوان .	فائق أحمد عويد / عراقي .
١٦	مشروع تطوير وتوسيع مستشفى الموسوي .	شركة الموسوي المحدودة .
١٧	مشروع مبنى تجاري سكني .	شركة فجر السماء .
١٨	مشروع مدينة الألعاب .	شركة إيلاف للمقاولات / عراقية .
١٩	مشروع ٥٠٠٠ وحدة سكنية .	شركة كارمان / الإيرانية .
٢٠	مشروع ٣ فنادق ٥ نجوم و٤ نجوم و ٣ نجوم .	شركة كارمان / الإيرانية .
٢١	مشروع مول تجاري (مجمع تسويقي كبير) .	شركة كارمان / الإيرانية .
٢٢	مشروع محطة كهرباء عدد/٢ سعة 25 MW	شركة كارمان / الإيرانية .
٢٣	مشروع مدينة ترفيهية وحديقة حيوان وتشمل : المرحلة الأولى : ١- موقف للسيارات. ٢- متنزه خاص بالعاب الأطفال. ٣- حديقة حيوان متكاملة. ٤- مركز تسويقي (مول) . ٥- قاعة متعددة الأغراض. ٦- مجموعة مطاعم من ماركات عالمية. ٧- الحديقة المائية . المرحلة الثانية : ١- فندق خمس نجوم مع مقترباته . ٢- فتح وتشجير المساحات الخضراء بكافة	شركة عراقية بشراكة كويتية .

	متطلباتها . ٣- شقق سياحية (شاليهات) . ٤- مدينة مائية متكاملة .	

المصدر : أعد من قبل الباحث ، بناءاً على :
معلومات من هيئة استثمار البصرة ، وكذلك : منتدى العراق للأوراق المالية ، شركة إيرانية تعتزم استثمار مليار دولار في مشروع سكني في البصرة ، ٢٠٠٩/٢/١٨ .

ويتضح من الجدول السابق :

١- إن معظم المشاريع الإستثمارية تتركز في قطاع السياحة والفندقة بحدود (١١) مشروع ، و(٣) مشاريع في قطاع الصناعة الخفيفة والكهرباء ، و(٣) مشاريع للإسكان ، و(٦) مشاريع في قطاع التجارة ، ومشروع واحد في قطاع الصحة .

٢- على الرغم من أهمية هذه المشاريع وحاجة البصرة إليها ، لكنها لا ترقى إلى طموح البصريين الذين يخططون لأن تكون مدينتهم مركزاً صناعياً وتجارياً عالمياً لما تتمتع به البصرة من مقومات تؤهلها لبلوغ هذه المكانة ، علاوة على القطاع الزراعي الذي يضم فرصاً هائلة في ظل وجود الأراضي الشاسعة والمساحات الكبيرة ، بالإضافة لوجود المياه اللازمة للري .

٣- إلا أنه مع ذلك ، فإن هذه المشاريع هي البداية في الإنطلاق نحو الإستثمار ، فصاحب الخطوة الأولى سيفتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين الآخرين ، وسيقود حتماً إلى فرص أكثر عندما يزول حاجز الخوف عن المستثمرين العرب والأجانب الذين يساورهم القلق من عدم ضبط الوضع الأمني في المدينة ، المبالغ به من قبل بعض وسائل الأعلام ذات الأغراض المعروفة .

٤- تفعيل المنطقة الحرة الموجودة في موقع جيد (خور الزبير) والتي تمتد على مساحة واسعة من الأرض وتقع في منطقة آمنة وتتوفر فيها معظم الخدمات كالماء والكهرباء وغيرها من خلال تطبيق قوانين المنطقة الحرة على كافة السلع والخدمات التي يجري تبادلها فيها ، لتشجيع المستثمرين على جلب المواد إليها .

رابعاً- ٤ : تحديد أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر المطلوب جذبها

هذا وقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر ، إستناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار ، وقد أمكن تصنيف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات الآتية : (٥١)

أ : البحث عن المصادر :

يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول المضيفة ، لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية ، فضلاً عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة ، أو وجود عمالة ماهرة مدربة .

ب : البحث عن الأسواق :

يهدف هذا النوع من الإستثمار عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للإستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة ، ويعتبر هذا النوع عوضاً عن التصدير بسبب القيود المفروضة على الواردات ، وارتفاع كلفة النقل إلى الدول المضيفة ، ما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها .

ج : البحث عن الكفاءة :

يحدث هذا النوع من الإستثمار في ما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة ، كالسوق الأوربية المشتركة أو شمال القارة الأمريكية .

٥١- أستاذ حسان خضر ، مصدر سابق ، ص٦ .

د : البحث عن أصول إستراتيجية :

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية يتبين مما سبق أن على الحكومة المركزية والحكومة المحلية وهيئة

الإستثمار في البصرة ، أن تحدد نوع الإستثمار المطلوب أولاً ، من الأنواع الأربعة المذكورة آنفاً ، ثم ترسم إستراتيجيتها لجذب تلك الإستثمارات لاحقاً ، بالتنسيق مع الباحثين والأكاديميين والخبراء والمؤسسات الساندة للأعمال (غرف التجارة والصناعة وإتحاد رجال الأعمال) والإعلام في المحافظة ، وأن تُحسن تسويق البصرة كمنطقة أعمال ناجحة في جذب المستثمرين ، والسعي لجذب رؤوس أموال المستثمرين العراقيين في الخارج ، ودعم المشاركات العربية والأجنبية مع الشركات العراقية (النوع الرابع) ، والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية والصناعات التي تستخدم النفط والغاز (مثل البتروكيمياويات) ، والزراعة ومشروعات الثروة الحيوانية (النوع الأول) نظراً لتمتع البصرة بميزة نسبية في هذه القطاعات ، على أن ذلك لا ينافي دعم الإستثمار في القطاعات التي تلبي المتطلبات الإستهلاكية للسكان (النوع الثاني) خاصة في القطاعات التي تمتلك البصرة ميزة نسبية فيها .

رابعاً – ٥ : مقترحات لجذب (وتحسين مناخ) الاستثمار في البصرة .

إن الاستثمار الأجنبي لا يعني أن تعطي كل شي لمن يريد وإنما هناك تفاصيلاً فنية ومالية لضمان الحقوق لكلا الطرفين ضمن القانون ، نريد من الاستثمارات الأجنبية الوافدة أن تكون على مستوى التعاون المشترك المثمر؛ من حيث التخصص وتقسيم العمل ، بطريقة الشركاء الأقوياء ، وليس بطريقة الاستعباد والهيمنة والسيطرة ، ونهب الخيرات ، وهذه واقعة على مسؤولية مَن يسهل لتدفق هذه الاستثمارات ، وتوفير المناخ الاستثماري المحلي ، للمحافظة على رؤوس الأموال المحلية ، بدلاً من هجرتها ؛ مما يعزز الجاذبية للمستثمرين الأجانب (٥٢) .

٥٢– الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري ، مصدر سابق .

وعليه ينبغي تحديد نوع الإستثمار الأجنبي الذي يحقق تنمية مستدامة تحافظ على حصة الأجيال القادمة من الموارد وتحرص على عدم تلويث البيئة ، وتنويع مصادر الدخل والناتج القوميين وتحسين ميزان المدفوعات ، والعمل وفق مبدأ الإستخدام الأمثل

للموارد المالية والمادية والبشرية ، وخلق فرص جديدة للعمل ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ، وتطوير وتأهيل الموارد البشرية لتكون قادرة على العمل وفق هذه التكنولوجيا ، ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجي ، لتلبية احتياجات السكان وزيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية ، واستغلال الموارد الناضبة التي يجري هدرها ، مثل الغاز المرافق للنفط الذي يحترق بالجو ، حيث يحرق سنوياً في البصرة ما قيمته (٣,٦) مليار دينار عراقي من الغاز (مليون دينار / اليوم) ، في حين يستورد العراق الغاز الطبيعي من الخارج ! وتنمية قطاعات الصناعة ، والصناعات النفطية ، والزراعة ، والنقل والمواصلات ، والتجارة ، لجعل البصرة مركزاً تجارياً وصناعياً عالمياً ، ونقطة جذب للإستثمار الأجنبي ، والحاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير ، ومن ثم تحسين مناخ الإستثمار في البصرة لتسريع الاستثمارات ، عن طريق تفعيل أو القيام بما يأتي :

١- تأسيس خدمة النافذة الواحدة في هيئة تنمية البصرة : المطلوب تفعيل هذه الخدمة ، وذلك عن طريق منح الهيئة صلاحيات أكبر في ما يتعلق بأعمالها ، وضرورة إلزام الدوائر الحكومية بتنفيذ مقررات مجلس إدارة الهيئة ، وإلغاء التعارض بين قانون الإستثمار والقوانين التي تخضع الدوائر الحكومية لها ، مثل قانون رقم (٣٥) للزراعة ، ورقم (٣٢) للبلديات ، و(٢٠) للصناعة ، ومع بقاء التعارض بين هذه القوانين وقانون الإستثمار ، تبقى خدمة النافذة الواحدة معطلة عملياً ، إذ أن الهيئة لا تمتلك صلاحية التصرف بالأراضي في البصرة ، وقراراتها غير ملزمة لدوائر الدولة .

٢- إنشاء منتديات للمستثمرين .

٣- تمثيل للمستثمرين (القطاع الخاص) في مجلس إدارة هيئة الاستثمار ، حيث يمكن أن يشارك القطاع الخاص في تمويلها .

٤- وضع حدود زمنية قانونية للترخيص .

٥- تطوير مراكز التدريب المهني : يوجد عدد من مراكز التدريب المهني في البصرة ، مرتبطة بوزارة الصناعة ، ووزارة النفط ، بحاجة إلى الدعم والإسناد من قبل الحكومة لتفعيلها ، بسبب دورها الحيوي في جذب المستثمرين ، ودعم بيئة الأعمال .

٦- دعم قطاع التربية وتطوير نظام التعليم في كافة مراحله ومستوياته وتخصصاته ، بدءاً من التعليم الابتدائي والثانوي والمهني ، ومروراً بالتعليم التقني والجامعي ، وصياغة مناهجه وفقاً لاحتياجات السوق والإقتصاد بما يضمن الجمع بين النظرية والتطبيق العملي لها ، لكونه استثماراً في الموارد البشرية ، لتخريج وإعداد قوى عاملة متعلمة وماهرة ، تسهم في جذب الإستثمار المحلي والأجنبي وتنمية البلاد .

لقد أكدت ورقة عمل لصندوق النقد الدولي نشرت بعنوان : كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي، على أن توفر القوى العاملة المتعلمة بدرجة كافية ومهارة عالية في دولة ما سيكون جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة ، وسيعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي ، ويفسر ذلك أسباب عدم حصول الدول الأكثر فقراً ، (وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات تعليم ملائمة) على قدر كاف من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاض مستويات الأجور في تلك الدول(٥٣).

٧- ضرورة تنمية وإجراء التحسينات في البنى التحتية الساندة للأعمال ، والتوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية وخلق شبكات نقل كفوءة ومتطورة .

٥٣- عفيف الريس ، متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ندوة نقاشية لبيت الحكمة ، بغداد ، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧ ، جريدة الصباح العراقية ، ٢٠٠٧/٤/١٥ .

٨- السياسات والتشريعات والتنظيمات لتعزيز الأعمال والتجارة والاستثمار ، إيجاد نظام قانوني يتسم بالكفاءة والعدالة ، وانتهاج سياسة قوية لمكافحة الاحتكار وسياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الوطني والمحلي ، بيئة تشريعية وقضائية تتميز بالوضوح والسهولة وعدم التناقض في القوانين والقرارات يجري تطبيقها بشفافية ، وحزم وسرعة الفصل في المنازعات(٥٤) ودعم استقرار البيئة السياسية والتشريعية.

٩- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة بقوة في حركة الاقتصاد الوطني ، وزيادة قدرته في إصلاح المناخ الاستثماري .

١٠- الترويج لدور المنظمات الأعضاء في مناصرة بيئة الأعمال .

١١- يعد معدل النمو الاقتصادي للدولة المستقبلة للاستثمار أحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات سابقة على سنة التقدير ويستخدم هذا المعدل كعامل للتوقعات المستقبلية لنمو السوق المحلي . (٥٥)

لذلك ينبغي على المعنيين تجريف كافة العقبات التي تكتنف طريق النمو الاقتصادي.

١٢- دعم الشركات (المشاريع) العراقية الصغيرة والمتوسطة في البصرة .

١٣- التقليل من الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يمثل نحو (٢٦%) من التكاليف ، وتحسين بيئة الأعمال من خلال تنظيم وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بممارسة الأعمال والاستثمار .

٥٤- عفيف الريس ، مصدر سابق .

٥٥- عفيف الريس ، مصدر سابق .

لذلك فان الترويج لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق يتطلب جهدا تسويقيا متميزا ومركزا حيث أن المنافسة شديدة في اغلب دول الجوار التي اعتمدت سياسات تسويقية متقدمة لجلب رؤوس الأموال العالمية للاستقرار في بلدانهم وحيث أن هذه الدول تتوفر لديها بيئات استثمارية تفوق ما هو متوفر في العراق بمراحل كبيرة فمثلا في الأردن منذ عام ١٩٩٧تم خلق أفضل الأجواء الممكنة لجذب الاستثمارات الأجنبية ونجد اليوم أن (٣٧%) من السوق المالي الأردني ممتلك من قبل مستثمرين عرب

و(٦٠%) من قبل مستثمرين أجانب وينطبق الحال نفسه على أسواق المال في بورصة القاهرة والإسكندرية وعلى بورصة البحرين وسوق دبي للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية والأسواق المالية في تونس وسوريا(٥٦).

ويأتي تقرير القواعد المعيارية لترويج الاستثمارات العالمية لعام ٢٠٠٩ الذي أعده البنك الدولي ، ليظهر مدى فاعلية الوكالات الحكومية في ترويج بلادهم للمستثمرين الأجانب. ودرس التقرير قدرة ١٨١ دولة على التأثير في قرار المستثمر الأجنبي في عملية اختيار الموقع .

ويشكل وسطاء ترويج الاستثمار بحسب تقرير البنك الدولي، المؤسسة التي تترجم التزام دولهم باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تعزيزا للنمو، مشيراً إلى أن دورهم بات اليوم تحويل التركيز في المديين القصير والمتوسط من الاتصال الخارجي إلى تأمين الخدمات التيسيرية المحترفة لأي فرصة جديدة تطرق الباب وعرض خدمات ما بعد البيع للأعمال القائمة تأميناً للمحافظة على الوظائف ضمن الاقتصاد ، وقال التقرير" أن أكثر من ٧٠ % من وسطاء ترويج الاستثمار الحكوميين يفوتون فرص الاستثمار وخلق فرص العمل من جراء فشلهم في تأمين المعلومات الدقيقة والسريعة للمستثمرين المحتملين". (٥٧)

٥٦- هلال الطعان ، حاجة الاقتصاد العراقي إلى الاستثمارات الأجنبية ومعوقات ذلك، جريدة الصباح ، شبكة الإعلام العراقي ، العراق ، الصفحة الاقتصادية ٢٠٠٧

٥٧- محمد البيشي ، البنك الدولي: الركود يشعل المنافسة بين دول العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، السعودية العدد ٥٦٩٣ ، ١٣ مايو ٢٠٠٩ .

وجاء العراق بالتسلسل (١٥٢) من (١٨١) بلد ، وعليه لابد من تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال في العراق وتأمين المعلومات الكافية للمستثمرين ، وتحسين بيئة الأعمال ليكون مركز العراق على الأقل (١٠٠) خلال بضع سنوات القادمة ، وتفعيل دور المنظمات الحكومية في ترويج البصرة للمستثمرين الأجانب ، وضرورة توفر بنية ارتكازي ومعلوماتية متطورة .

١٤- العمل على تحقيق وضمان استمرار ، الإستقرار السياسي والأمني في المحافظة ، إذ أن الإستثمار الأجنبي يبحث عن الأنظمة السياسية القوية والمستقرة .

١٥- تطوير النظام المالي والمصرفي بما يؤدي إلى رفع معدلات الادخار المحلي ، والتوسع في منح التسهيلات المصرفية ، والقروض التنموية ، وخلق أسواق للأوراق المالية تعتمد على قواعد الحوكمة .

١٦- نشر الثقافة الداعمة للإستثمار العربي والأجنبي بين صفوف الجماهير ، وتنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار باعتباره أحد أهم الأدوات المتاحة أمام الحكومة في الوقت الحاضر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلاد عامة وفي البصرة خاصة ، وتوظيف موارد البلاد المعطلة ، وتحسين مستوى الدخول ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج واللحاق بركب العالم المتطور ، ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجي وزيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية ، وتلبية احتياجات السوق المحلية والوطنية من مختلف السلع والخدمات ، ومعالجة مشاكل البطالة ، وأزمة السكن ، والفقر ، وغيرها من المشاكل التي ورثتها الحكومة الجديدة من النظام السابق الذي دمر اقتصاد البلاد واستنزف ثرواته ، من أجل مغامرات شخصية، أسفرت عن تكبد العراق الخسائر الآتية: (٥٨)

٥٨- د. توفيق المرياتي : الحرب وآثارها على تدهور الإقتصاد العراقي ، جريدة المدى ، المدى الاقتصادي ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، العراق ، العدد ٢٣٧ ، ٢٠٠٤/١٠/٢٦ . وكذلك :

- جريدة المدى : تقرير الأمم المتحدة للتعويضات: ديون العراق الخارجية أهم الصعوبات التي تعيق النمو الاقتصادي ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، العراق ، الحدث الاقتصادي ، ٢٠٠٩/٨/٢٨ .

- د. هادي حسن عليوي : ديون العراق الخارجية..الإشكاليات وطرق إطفائها ، جريدة الصباح العراقية ، ٢٠٠٨ http://www.alsabaah.com

- علي دنيف حسن : الديون الخارجية تعيق عمليات التنمية في العراق على المدى الطويل ، جريدة الصباح العراقية ، الاقتصادية ، ٢٠٠٨ http://www.alsabaah.com

بلغت خسارة العراق من حظر تصدير نفطه (١٥٠) مليار دولار ، وبلغ إجمالي ديون العراق الخارجية (٢١٤) مليار دولار (واشترطت دول نادي باريس لتخفيض ديون العراق ، نجاح برنامج صندوق النقد الدولي ، هذا البرنامج الذي يشترط تنفيذ إجراءات اقتصادية ومالية إصلاحية من ضمنها تطبيق سياسة الخصخصة وإقامة اقتصاد السوق ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية مثل المشتقات النفطية ، ومواد البطاقة التموينية ، وتخفيض الدعم للبطاقة التموينية من (٦) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٥ إلى (٤.٠٥) ترليون دينار حسب تخصيصات موازنة عام

٢٠٠٦ ، ما يعني التدخل في إدارة شؤون البلاد) فتراكم الديون بأقساطها وفوائدها يعني تحويل الموارد المالية الوطنية للخارج ومن ثم حرمان القطاعات الاقتصادية من هذه الموارد وهو ما يشكل بالتالي عائقاً أمام كل عملية تنمية ، والجزاءات الدولية التي تم بموجبها تجميد أرصدة العراق في البنوك الخارجية ، وتقييد قدرته على الاستيراد ، مضافاً إليها ، أن موجودات البلاد الضخمة التي استغرق بناؤها ٤-٥ عقود من الزمن ، وكلفت مبالغ ضخمة ، واستلزمت خبرات أجنبية واسعة ، تم تدميرها خلال (٤٢) يوماً بحملة القصف الجوي عام ١٩٩١ ، وأجهض ما تبقى منها في عام ٢٠٠٣ بالعمليات العسكرية وما رافقها من عمليات التخريب التي دمرت مؤسسات البلاد ، والأحداث الكارثية التي مر بها العراق منذ سقوط النظام السابق ، وحتى الآن ساهمت في إفقار الشعب ، وعمقت تبعية البلاد للغرب ، ثم ما تبعها من انخفاض في أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية ، كلها شكلت عوامل ضغط على الحكومات الحالية ، تحد من قدرتها على تحريك الاقتصاد مجدداً .

١٧- التأكيد على توفر الطلب الفعال على السلع والخدمات في أسواق البصرة ، وبيان ذلك للمستثمرين الأجانب ، كونه عامل جذب مهم للاستثمار ، إذ أن البصرة تتميز باتساع حجم السوق المحلي المستقبل للاستثمار (ويقاس هذا المتغير بالناتج المحلي الإجمالي) ، وإن متوسط دخل الفرد في العراق باعتباره الدولة المستقبلة للاستثمار على مستوى مقبول نسبياً ، وينبغي العمل على رفع معدلات نموه مستقبلاً (ويقاس كمتوسط الناتج الإجمالي للفرد ويستخدم لقياس حجم الطلب الفعال على السلع والخدمات) .

خامساً: هل نركن إلى الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره الحل الأوحد ؟

يجب التنبيه إلى حقيقة هامة ، مفادها ، أن على الحكومة عند إقرارها السياسة الخاصة بحوافز الإستثمار أن تتنبه إلى مسألة هامة وخطيرة ، وهي أن هناك إحتمالات قوية لقيام جماعات معينة بمحاولة الضغط والتأثير على الحكومة باتجاه إقرار المزيد من حوافز الإستثمار والتي تفوق دوماً المزايا المترتبة على مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر ، وسوف تتحمل الحكومة جملة من الأعباء ، إذا لم يكن

لديها القدرة على التفاوض والتحكم في توجيه هذه الإستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية ، وليس خدمة فئة محددة من المجتمع ، نظراً لأن أعباء الإستثمار الأجنبي يتحملها كافة أفراد المجتمع . إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ، ولو على حساب المصلحة الوطنية . لذلك يتعين على الحكومة عدم الإسراف في منح التسهيلات المختلفة ، والعمل على تعظيم الإستفادة من هذه الإستثمارات ، من خلال تدفق وإنسياب التكنولوجيا والخبرات العلمية ، وتوظيف أكبر للعمالة الوطنية مع تدريبها وتأهيلها .(٥٩) إذ أن ما يؤخذ على الاستثمار الأجنبي (إذا لم تضع له الدولة ضوابط) أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية اقتصادية في الدولة التي يدخلها ، ويهتم فقط بالأرباح والعوائد التي يمكنه تحقيقها ولو على حساب الاستقرار والتوازن الاقتصادي .

٥٩- أ. زيدان محمد ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٨، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥.

استنتاجات :

١- إن للإستثمار الأجنبي دور مهم وحيوي في تنمية الإقتصاد العراقي ، في الوقت الراهن ، حيث يحقق جملة من المنافع الإقتصادية الضرورية للإنطلاق بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، في زمن قياسي ، حيث تمثل هذه الإستثمارات مصادر مهمة للموارد المالية الخارجية اللازمة لعملية التنمية فضلاً عن مساهمتها في نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا وقدرتها على أن تكون مدخلاً إلى السوق الإقليمي والعالمي .

٢- قامت الحكومة باتخاذ إجراءات داعمة للإستثمار الأجنبي ، منها إصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي قدم العديد من التسهيلات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب على حد سواء ، فضلاً عن تأسيس هيئات الإستثمار الوطنية ، ومنها هيئة إستثمار البصرة ، ولكنها مع ذلك ، لم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية إلا بشكل محدود جداً ، وفي بعض مرافق الصناعة النفطية فقط ، لوجود محددات عديدة تنتظر المعالجة .

٣- تعد البصرة منطقة واعدة لجذب للإستثمارات العربية والأجنبية ، لما تتميز به من موقع استراتيجي ، إلى جانب مواردها الوفيرة والمتنوعة ، وغزارة الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها .

٤- على الحكومتين المركزية والمحلية وهيئة الاستثمار في البصرة ، أن تحدد نوع الاستثمار الأجنبي المطلوب أولاً ، ثم ترسم إستراتيجيتها لجذب تلك الاستثمارات لاحقاً ، وتجريف العقبات التي تحول دون ذلك ، وينبغي أن تكون السياسة الاستثمارية للدولة جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس مجرد توفير الموارد المالية ، على الرغم من أهميتها.

٥- ينبغي وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي في العراق عامة والبصرة خاصة ، إذ أن الاستثمار الأجنبي لا يعني أن تعطي كل شي لمن يريد ، ولو على خلاف المصلحة الوطنية ، وإنما يجري الاتفاق بطريقة الشركاء الأقوياء على التفاصيل الفنية والمالية التي تضمن حقوق كلا الطرفين بموجب القانون .

إن ما يؤخذ على الاستثمار الأجنبي (إذا لم توضع له ضوابط) أنه لا يُعنى بتحقيق تنمية اقتصادية في البلاد التي يدخلها ، بقدر اهتمامه بجني الأرباح والعوائد ولو على حساب الاستقرار والتوازن الاقتصادي في تلك البلاد ، مما يؤدي إلى نهب ثرواتها .

ورغم اتفاقنا على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعمليات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في الدول النامية عامة

ومنها العراق لاسيما في حالة شحة الموارد المالية المتاحة ، ونقص المدخرات المحلية ، علينا أن لانخدع أنفسنا ، ونتصور بأن الاستثمار الأجنبي المباشر بمفرده سوف يحل كل المشاكل التي تعاني منها اقتصادات هذه الدول ، لأن تنمية هذه الاقتصادات يقع على عاتق أبنائها بالدرجة الأساس ، ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للاستثمار المحلي ، خاصة في المرحلة الراهنة ، وليس بديلاً عنه .

المصادر :

١- د. أحمد نظيف (٢٠٠٦)" الحكومة المصرية تسعى لزيادة معدلات جذب الاستثمار الأجنبي وتؤكد تحسن مناخ الاستثمار" جريدة الشرق الأوسط : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ١٠١٥٠ ، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ .

٢- ادوارد م. جراهام (١٩٩٩)" العمل معاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة " مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن ١٩٩٩ .
http://www.cipe-arabia.org

٣- اقتصاديون عراقيون(٢٠٠٩)" التلكؤ الذي تعانيه عملية تدفق الاستثمار بسبب تردي البنى التحتية " جريدة المنارة ، مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، العراق ، العدد ٥٥٧ ، ٢٠٠٩/٢/٢٠ .

٤- د. توفيق المرياتي (٢٠٠٤)" الحرب وآثارها على تدهور الإقتصاد العراقي " جريدة المدى ، المدى الإقتصادي ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، بغداد ، العراق ، العدد ٢٣٧ ، ٢٠٠٤/١٠/٢٦ .

٥- ثامر الغضبان (٢٠٠٤) " ١٧ مليار دولار مبيعات العراق للنفط في الأشهر الماضية " صحيفة اليوم الإلكتروني ، دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر ، السعودية ، العدد ١١٤٥٦ السنة الأربعون ، ٢٠٠٤/١٠/٢٦ .

٦- جريدة الصباح (٢٠٠٩)"تعديلات لتشجيع وتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي " شبكة الإعلام العراقي ، بغداد ٢٠٠٩/٠٢/٢١

٧- جريدة الصباح الجديد (٢٠٠٩)" حديث لرئيس هيئة استثمار البصرة " دار الصباح الجديد للصحافة والنشر ، العراق ، العدد ١٣٢٤ ، ٦كانون الثاني ٢٠٠٩ .

٨- جريدة المدى (٢٠٠٩)" تقرير الأمم المتحدة للتعويضات: ديون العراق الخارجية أهم الصعوبات التي تعيق النمو الاقتصادي " الحدث الاقتصادي ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٩/٨/٢٨ .

٩- أستاذ حسان خضر (٢٠٠٤)" الإستثمار الأجنبي المباشر " المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية السنة الثالثة الكويت ٢٠٠٤ .

١٠- د. راتب الشلاح (٢٠٠٧)" المصارف الخاصة الواقع والآفاق " جمعية العلوم الإقتصادية السورية ، دمشق .
http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm

١١- رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٠٩)" قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ " هيئة استثمار البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٩.

١٢- رويترز العربية (٢٠٠٩) " انخفاض صادرات النفط العراقية من البصرة إلى مليون ب/ي " منتديات شبكة الإعلام العربية ، ٢٠٠٩/٤/٦ .
http://forums.moheet.com

١٣- أ. زيدان محمد (٢٠٠٤)" الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال " مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف- الجزائر ، السنة الأولى – العدد الأول ، السداسي الثاني ، ٢٠٠٤ .

١٤- شبكة النبأ المعلوماتية (٢٠٠٩) "تنامي ظاهرة الفساد في العالم بسبب استغلال السلطة وانعدام الشفافية ،ارتفاع في معدلات الرشوة والكسب غير المشروع بسبب غياب العقوبات " مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٩/٩/٢٩

١٥- شركة أيكاس (٢٠٠٩) " العمل التجاري في البصرة" مسح ل ١٢٥ عمل تجارى تم تجهيزه إلى بيت الخبرة: كوفي للتنمية الدولية ، البصرة ، العراق .

١٦- صحيفة الفداء (٢٠٠٧)" أهمية استثمار المدخرات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية_" مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر ، حماة ، سوريا ٢٠٠٧/٦/١١ .

١٧- صفاء الغانم (٢٠٠٨)" مستقبل البصرة مرهون بالتنمية و الاستثمار"، مركز النور ، ٢٠٠٨/٠٢/٢٩ .http://www.alnoor.se/article

١٨- عبدالله محمد الراعي (٢٠٠٧)" الاستثمار الأجنبي المباشر: تصنيع العالم الثالث " صحيفة ٢٦سبتمبر ، الجمهورية اليمنية ، العدد : ١٣١٣ ، ٢٠٠٧/٣/٢٢

١٩- العراق الآن (٢٠٠٨) ،" وزير التنمية الدولية البريطاني يفتتح المقر الجديد لهيئة استثمار البصرة "، الصفحة العراقية لوكالة "نيوزماتيك" العالمية للأنباء، العراق ، ٢٠٠٨/١١/٨ .

٢٠- عفيف الريس (٢٠٠٧) "متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" ندوة نقاشية ، بيت الحكمة ، بغداد ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧ ، جريدة الصباح العراقية ، بغداد ٢٠٠٧/٤/١٥ .

٢١- الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري(٢٠٠٧) "الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي " شبكة دهشة ، موسوعة دهشة ، ٢٠٠٧ . http://www.dahsha.com .

٢٢- علاء حربة (٢٠٠٩) " هيئة استثمار بابل: قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية " العراق الآن ، الصفحة العراقية لوكالة "نيوزماتيك" العالمية للأنباء، العراق http://iraqalaan.com/bm/Economy

٢٣- علي بابان ، وزير التخطيط (٢٠٠٩) " خفض معدلات الفائدة يسهل جذب المستثمرين " جريدة المنارة مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، البصرة ، العراق ٢٠-٢-٢٠٠٩ .

٢٤- علي دنيف حسن (٢٠٠٨)" الديون الخارجية تعيق عمليات التنمية في العراق على المدى الطويل " جريدة الصباح العراقية ، الاقتصادية . http://www.alsabaah.com

٢٥- د. عمر بن فيحان المرزوقي(٢٠٠٤) "الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي " جامعة الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٤.

٢٦- الدكتور غازي راضي العبودي (٢٠٠٨) "تصميم إستراتيجية تسويق تنافسي لتوليد الإستثمار في العراق "

http://hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellect/05/09-1.htm
٢٧- د. كمال البصري (٢٠٠٦)" قراءة في مسودة قانون الاستثمار"، شبكة الإعلام العراقي ، جريدة الصباح العراق .
٢٨- مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٩) " الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتصدى لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق النمو في الاقتصادات الضعيفة "البنك الدولي ، واشنطن ٢٠٠٩/١/١٢ . http://web.worldbank.org
٢٩- محمد البسام (٢٠٠١) "ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى ١.٣ تريليون دولار " جريدة الشرق الأوسط ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ٨٣٩٥ ، ٢٠٠١/١١/٢٢ .
٣٠- محمد البيشي (٢٠٠٩)" البنك الدولي: الركود يشعل المنافسة بين دول العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية" صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، السعودية ، العدد ٥٦٩٣ ، ١٣ مايو ٢٠٠٩ .
٣١- محمد الجلب (٢٠٠٣)"صندوق النقد العربي يقلل من دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالدول العربية" ، جريدة الشرق الأوسط ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، لندن ، العدد ٩٠٤٩ ، ٧ /٩/ ٢٠٠٣ .
٣٢- محمد كركوتي (٢٠٠٩) " مونديال الرشاوى" ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، السعودية ، العدد ٥٨٤٦ ، ٢٠٠٩/١٠/١٣ .
٣٣- مدحت الشهيدي (٢٠٠٩) "السعودية تتصدر العرب وغرب آسيا في جذب الاستثمار الأجنبي " جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية ، الإمارات العربية المتحدة ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩ . http://www.ameinfo.com/arabic .
٣٤- مركز معلومات الأعمال(٢٠٠٩) " دليل البصرة التجاري ٢٠٠٨-٢٠٠٩ " شركة الوفاق للطباعة ، البصرة ٢٠٠٩ .
٣٥- مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام(٢٠٠٥) " الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي " المركز الثقافي الإعلامي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥/٦/٢٧ .

٣٦- أ. منى بسيسو (٢٠٠٨)" تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية " سلسلة اجتماعات الخبراء : ٢٩ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٨ .
http://www.arab-api.org/books/b2008162.htm

٣٧- د.مهدي صالح دواي(٢٠٠٩) " إستفهامات ثلاثة: كيف ولماذا أو أي استثمار نستهدف ؟ "جريدة المدى ، دار المدى للثقافة والإعلام والفنون ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٩/٢/١٠ .

٣٨- د. هادي حسن عليوي (٢٠٠٨) " ديون العراق الخارجية..الإشكاليات وطرق إطفائها " جريدة الصباح العراقية شبكة الإعلام العراقي ، بغداد
http://www.alsabaah.com

٣٩- هلال الطعان (٢٠٠٧) " حاجة الاقتصاد العراقي إلى الاستثمارات الأجنبية ومعوقات ذلك" ، جريدة الصباح ، شبكة الإعلام العراقي ، العراق .

٤٠- هيئة استثمار البصرة(٢٠٠٩)"دليل الإستثمار"مطبعة النخيل،البصرة،العراق.

٤١- هيئة استثمار البصرة(٢٠٠٩)" لماذا الاستثمار في البصرة " البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة ، البصرة ٢٠٠٩/٤/٢٩ .

٤٢- هيئة استثمار البصرة (٢٠٠٩)" الموارد البشرية " البوابة الحكومية الرسمية لهيئة استثمار البصرة ، البصرة ٢٠٠٩/٤/٣٠ .

٤٣- وديع الحنظل (٢٠٠٩)"قانون الإستثمار العراقي يعرقل دخول شركات خليجية " جريدة المنارة ، مؤسسة الجنوب للصحافة و النشر ، العراق ، العدد ٥٥٣، ٢٠٠٩/٢/٦ .

٤٤- وكالة الصحافة العراقية (٢٠٠٨)" نفط البصرة وكركوك يقرر مصير العراق " موقع الحركة الديمقراطية الآشورية ، العراق ١٤ /٢٠٠٨/١ .
http://www.zaawa.org/news